من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب " مقبول"
وأخرج له مسلم احتجاجا في صحيحه
جمع ودراسة وتحليل

إعداد الدكتورة

إيمان أحمد شلبي عثمان

مدرس بقسم الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

جامعة الأزهر

من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب " مقبول" وأخرج له مسلم احتجاجا في صحيحه - جمع ودراسة وتحليل

إيمان أحمد شلبي عثمان

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة ، جامعة الأزهر،مصر.

البريد الإلكتروني: eman.shalaby@azhar.edu.eg

الملخـــص:

قســم الحافظ ابن حجر كلامه على الرجال جرحا وتعديلا في تقريب التهذيب إلى اثنتى عشــرة مرتبة،وقال في المرتبة السادسة : "من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشــارة بلفظ مقبول حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث"، وعلى هذا فمن حكم عليه ابن حجر "بمقبول" وانفرد بالحديث ولم يتابع فهو لين الحديث كما وصــفه الحافظ ، وقد وجد في صحيح مسلم بعضا من هؤلاء الرواة ممن ليس لهم تابع في صحيحه ،فقمت بحصرهم ، وحصر أحاديثهم ،ثم قمت بدراســة حالهم للوقوف على أقوال العلماء فيهم ،وفي مروياتهم ، للموازنة بين تخريج مسلم لهم في صــحيحه وبين قول ابن حجر فيهم"مقبول"، واســتخدمت في ذلك المنهج الاســتقرائي التحليلي، والاســتنباطي، وتبين من البحث أن عدد هؤلاء الرواة خمسة رواة فقط ، وبلغ مجموع أحاديثهم مما تفردوا به في صحيح مسلم خمسة أحاديث، كما أنهم جميعا من التابعين ،و لم يرد فيهم أي تجريح ، وغاية ما قيل في اثنين منهم أنهما مجهولان ،وقد رد علماء الجرح والتعديل القول بجهالتهما، وقد وثقوا جميعا،و نص ابن حجر نفسه على تصحيح العلماء لحديث بعضهم ، مما يدل على أن مدلول "مقبول " عند ابن حجر لا يدل بذاته على ما يتبادر إلى الذهن فهمه من تليين الرواة عند تفردهم ، بل لابد من البحث والتنقيب عن أحوال الراوة ، لا سيما إن أخرج لهم الشيخان ، فكل من قال فيهم ابن حجر " مقبول " وأخرج لهم مسلم احتجاجا في صحيحه موثقون ، وغاية ما يمكن أن يقال في حق بعضهم هو نزول حديثه إلى درجة الحسن .

الكلمات المفتاحية مسلم – مقبول – ابن حجر – لين الحديث – تابع

Those Whom Ibn Hajar described as "Acceptable" in *Taghrib Al- Tahthib* and Imam Muslim has evidently authenticated their Hadiths in his *Sahih* A Compiled analytical Study

By: Eman Ahmed Shalaby Othman
Department of Hadith and its Sciences
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Women in Cairo
Azhar University

Abstract

Al- Hafez Bin Hajar has divided his output about the men of Hadith regarding amendment and modification, as stated in his book "*Taghrib Al-Tahthib*"(Approximation of Politeness), into twelve levels. On the sixth level, Ibn Hajar identified "Those who only acquired little knowledge of Hadith, and nothing has been found to compel disregarding their Hadiths for their sake. Hence, such men have been referenced as "acceptable" to be followed. Otherwise, their Hadiths become quasi weak". Accordingly, those whom Ibn Hajar judged as "Acceptable" were singled out by their Hadiths and have not been followed afterwards so their Hadiths are quasi weak as described by Al-Hafez. Some of those narrators are found in *Sahih Muslim* and they have no followers in the *Sahih*. Therefore, the researcher has counted them, their Hadiths, studied their cases to investigate the scholars' sayings related to them and their narrations to compare Imam Muslim's authentication of their Hadiths and Ibn Hajar's description of them as "Acceptable". The research applies the inductive, analytical, and deductive approaches. In conclusion, the research has found out that those narrators counted only five whereas their narrated Hadiths, as found in *Sahih* Muslim, are five and they are followers. In addition, no trace of amendment was found relevant to them. What has been noted is that just two of them are found unknown. Scholars of amendment and modification replied to this conclusion as being unknown that all those men have been trusted. Ibn Hajar himself has included the scholars' corrections of the Hadiths of some of them and this emphasizes the significance of their description by Ibn Hajar as "Acceptable". This does not signify what comes to the mind regarding the softening of the narrators when they are singled out by the narration of a certain Hadith, but it is necessary to examine and search into the conditions of those narrators especially when the two Sheikhs authenticate their Hadiths. To conclude, all those whom Ibn Hajar described as "Acceptable", and their Hadiths have been evidently authenticated by Imam Muslim in his *Sahih*, are trustworthy. In addition, all what can be said with reference to them is that their Hadiths are good.

Key words: Muslim, acceptable, Ibn Hajar, quasi weak Hadith, followers.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمـــة

{الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلى عَبْدِهِ الْكِتابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً}(١)

والصلاة والسلام على أشرف الخلق المبعوث رحمة للعالمين وبعد....

فإن علوم الحديث من أشرف العلوم وأجلها إذ يتوصل بها إلى معرفة ما ثبت عن النبي ﷺ من صحيح الأخبار، فهي أداة التمييز بين الغث والثمين فيما نسب وأضيف إلى سيد المرسلين ﷺ، وقد اجتهد المحدثون وأبلوا بلاء حسنا في إرساء قواعد هذا العلم وما ينبثق منه من معرفة أحوال الرواة جرحا وتعديلا للحكم على مروياتهم بالقبول أو الرد، وقد التزم الشيخان البخاري ومسلم بتطبيق قواعد علم الجرح والتعديل في صحيحيهما، فانتقيا من الرواة أعدلهم وأضبطهم، وضمنا صحيحيهما ما توفرت فيه قواعد القبول للحديث، حتى حكم لكتابيهما أنهما أصح الكتب بعد كتاب الله، وقد اعتنى العلماء بالصحيحين ورواتهما اعتناء بليغا، وكان للحافظ ابن حجر يد طولى في تناول رواة الكتب الستة بذكر خلاصة حالهم في كتابه تقريب التهذيب، حتى اعتمد عليه جل العلماء في معرفة أحوال الرواة، وأصبح مرجعا هاما وقِبلة لطلاب العلم يقصدونها للحكم على الرواة، لما تميز به هذا الكتاب النافع من ذكر خلاصة الحُكم على كل راو، بعد اطلاع ابن حجر على أقوال من سبقوه فيه، يقول ابن حجر: إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة (٢).

وقد قسم الحافظ كلامه على الرجال جرحا وتعديلا في التقريب إلى اثنتي عشرة مرتبة

---

(١) سورة الكهف آية ١.

(٢) تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية، المقدمة ١/ ٢٤.

وقال في المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث [١].

وعلى هذا فمن حكم عليه الحافظ ابن حجر "بمقبول" وانفرد بالحديث ولم يتابع فهو لين الحديث كما وصفه الحافظ، ولا شك أن المقبول هنا مصطلح خاص بابن حجر في تقريب التهذيب، مما استوقف الكثيرين في فهم مدلول ومراد ابن حجر بالمرتبة السادسة، لا سيما وقد وجد في الصحيحين بعضا من هؤلاء الرواة أصحاب المرتبة السادسة ممن ليس لروايتهم تابع أو شاهد، فهل أخرج الشيخان عن رجال وصفهم ابن حجر بأنهم ليني الحديث؟ وهل يدخل حديثهم في درجة الحديث الضعيف؟ أم أن لابن حجر مرادا آخر على غير ظاهره؟ فلا ريب أن ذلك يثير استفهاما كبيرا، يستحق البحث والتدقيق.

وقد هممت أن أجمع هؤلاء الرواة ممن لهم رواية في الصحيحين لدراستهم، إلا أنه قد سبقني في دراسة رواة البخاري الدكتور مبارك سيف الهاجري[٢] والدكتور وليد محمد الكندري[٣] في بحثيهما " من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب مقبول وخرج له البخاري في صحيحه احتجاجا، جمع ودراسة وتحليل "

فصرفت همتي في جمع ودراسة رواة مسلم ممن حكم عليهم الحافظ ابن حجر في التقريب بأنهم "مقبولين" وأخرج لهم مسلم احتجاجا، فليس لحديثهم تابع أو شاهد في صحيحه، إذ أن ظاهر قول ابن حجر يقتضي تليينهم، دون من أخرج لهم مسلم اعتبارا، لأنهم إن توبعوا أو كان لحديثهم شاهد فهم في درجة الاحتجاج والقبول، ولا إشكال فيها، وكذا خرج من البحث من

(١) تقريب التهذيب: ١/ ٢٤.

(٢) باحث أول وأستاذ مساعد بقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت.

(٣) باحث مشارك وأستاذ مساعد ورئيس قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت.

أخرج لهم الإمام مسلم في مقدمته، إذ لم يشترط الإمام مسلم في مقدمته ما اشترطه في الأصول من الصحة. فالله المستعان وعليه التكلان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

أهمية البحث وسبب اختياري لموضوعه :

١- لما لصحيح مسلم من منزلة جليلة وأهمية عظيمة، فقد تلقته الأمة بالقبول كمصدر صحيح معتمد لصحيح السنة النبوية المطهرة، فكان لزاما دراسة حال هؤلاء الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في التقريب " مقبول " وأخرج لهم مسلم احتجاجا فلم يتابعوا في الصحيح، للموازنة والتحليل بين حكم الحافظ ابن حجر على هؤلاء الرواة، وبين تخريج الإمام مسلم لهم في الصحيح، حتى لا يظنن ظان أن مسلما خرج عن طبقة مجروحة ينزل حديثها دون مرتبة الاحتجاج والقبول.

٢- بيان قلة عدد هؤلاء الرواة، وندرة مروياتهم، بجانب سعة ما رواه الإمام مسلم، وإن كان لكل راو ما يندفع به تخريج الإمام مسلم له.

٣- حتى لا نتعجل بالحكم المطلق على الراوي بالجرح والتليين، ورد كل ما تفرد به، ولم يتابع عليه، استنادا على قول الحافظ ابن حجر فيه "مقبول "، دون دراسة هؤلاء الرواة والبحث عن التوثيق القولي والعملي لهم، لا سيما إن أخرج الشيخان أو أحدهما بعض حديثهم.

٤- محاولة فهم مدلول مصطلح " مقبول" في تقريب التهذيب، من خلال الدراسة التطبيقية لهؤلاء الرواة الذين حكم عليهم الحافظ ابن حجر ب"مقبول" وأخرج لهم مسلم احتجاجا.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في إثارة بعض التساؤلات، إذ كيف يُخرج الإمام مسلم عمن قال فيه ابن حجر "مقبول " ولم يتابع في صحيحه، مع تقييد ابن حجر مرتبة القبول للراوي حيث يتابع، وإلا فهو لين الحديث كما قال، فكيف نوازن بين فعل الإمام مسلم في صحيحه وبين قول الحافظ ابن حجري التقريب؟ كما أن ابن حجر وغيره من أهل العلم قد أقروا بالتوثيق للراوي الذي أخرج

له الشيخان، أو أحدهما، مالم يرد فيه طعن أو تجريح مفسر، فكيف يحكم ابن حجر بعد ذلك على بعضهم بالتليين في تقريب التهذيب؟

الدراسات السابقة:

لم أقف على من تناول موضوع البحث فأفرده بالجمع والدراسة والتحليل، إلا أنني وقفت على من تناوله في رواة صحيح البخاري، من خلال بحث بعنوان" من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب مقبول وخرج له البخاري في صحيحه احتجاجا، جمع ودراسة وتحليل" للدكتور مبارك سيف الهاجري والدكتور وليد محمد الكندري، وقد أشارا في المقدمة إلى عزمهما علي تناول رواة صحيح مسلم كذلك في مشروعي بحثيين مستقبلين أحدهما بعنوان "من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب مقبول وخرج له مسلم في صحيحه احتجاجا"، والآخر بعنوان "من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب مقبول وخرج له مسلم في صحيحه اعتبارا" ولم أقف لهما على أي بحث فيهما.

كما وقفت على رسالة لنيل درجة الدكتوراة بعنوان " من قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب مقبول من رجال الصحيحين جمعا ودراسة" لإبراهيم بن عبد الله الزامل، إشراف الدكتور عبد العزيز سعد التخيفي، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، وكان الجمع والدراسة في هذه الرسالة عام لكل من أخرج لهم الشيخان ممن قال فيه ابن حجر "مقبول "، بغض النظر عن كون التخريج لهم احتجاجا أو اعتبارا.

منهج البحث:

وقد استخدمت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، والاستنباطي، وقمت في هذا البحث بالآتي:

١- حصر الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب " مقبول " ممن أخرج لهم مسلم في صحيحه، وذلك من خلال تتبع رمز التخريج في التقريب.

٢- جمع مرويات كل راو من هؤلاء في صحيح مسلم على وجه الاستقصاء، والبحث عن حديثه إن كان له تابع أو شاهد في صحيح مسلم، فما وجدته كذلك فقد خرج عن موضوع البحث، وكذا من روى له مسلم مقرونا بغيره، أو أخرج له في مقدمته.

٣- حصر الرواة الذين أخرج لهم مسلم في الأصول احتجاجا وليس على سبيل الاعتبار، فليس لحديثهم شاهد أو تابع في صحيحه، وقد بلغوا خمسة رواة.

٤- نقل قول الحافظ ابن حجر في التقريب في كل راو، ثم حصر ما تفرد به الراوي من أحاديث في صحيح مسلم، والبحث عمن أخرج حديثه من أصحاب الصحاح والمستخرجات.

٥- دراسة حال كل راو على حدة، وجمع أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، وما ذكره العلماء عن أحاديثه الواردة في صحيح مسلم، للوقوف على حاله وحال مروياته في الصحيح، للموازنة بين قول ابن حجر فيه "مقبول" وبين تخريج مسلم له في الصحيح احتجاجا

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة

- المقدمة: تناولت فيها أهمية البحث وسبب اختياري لموضوعه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

- التمهيد: ويشتمل على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: التعريف بكتاب صحيح مسلم

المطلب الثاني: بيان مراتب الرواة في صحيح مسلم

المطلب الثالث: توثيق المحدثين لرواة الصحيحين

المبحث الأول: ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: مدلول وصف الراوي ب"مقبول" عند المحدثين

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "تقريب التهذيب"

المطلب الثالث: مراتب الرواة عند ابن حجر، وبيان مدلول مصطلح "مقبول " في تقريب التهذيب.

المبحث الثاني: ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول: الرواة الذين قال فيهم ان حجر في تقريب التهذيب "مقبول " وأخرج لهم مسلم في صحيحه اعتبارا، أو أخرج لهم في مقدمته

المطلب الثاني: من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول" وأشار إلى إخراج مسلم لهم في صحيحه، ولم أقف لهم على مرويات في صحيح مسلم

المبحث الثالث: وهو صلب البحث

الرواة الذين قال فيهم إن حجر في تقريب التهذيب "مقبول " وأخرج لهم مسلم في صحيحه احتجاجا (جمع ودراسة وتحليل) وهم:

١- جعفر بن أبي ثَور

٢- رافِع بواب مَروان

٣- عبد الرحمن بن مهْران

٤- مَعْبَد بن كَعْب

٥- يَحيى بن يزيد الهُنائي

- الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

- المصادر والمراجع

- الفهارس

التمهيـــد

المطلب الأول: التعريف بكتاب صحيح مسلم.

واسم صحيح مسلم هو " المسند المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ " لمصنفه مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري المتوفى سنة مائتين وواحد وستون هجريا[١]، وهو أصح الكتب المصنفة في الحديث بعد صحيح البخاري.

الباعث له على تأليفه:

أراد الإمام مسلم إفادة السائلين وغيرهم بجملة صحيحة من أحاديث رسول الله ﷺ، وقد كانت المصنفات الحديثية قبل الصحيحين يختلط فيها الصحيح بالسقيم، فأراد الإمام مسلم جمع الأحاديث الصحيحة وعرضها بطريقة ميسرة يسهل تناولها من غير تكرار، وفي ذلك يقول الإمام مسلم:

«أما بعد، فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت، أرشدك الله أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك زعمت مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها، والاستنباط منها، وللذي سألت أكرمك الله حين رجعت إلى تدبره، وما تؤول به الحال إن شاء

(١) تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م، ٢/ ١٢٦.

الله عاقبة محمودة ومنفعة موجودة(١).

شرط مسلم في صحيحه: وقد اشترط الإمام مسلم ألا يضع في كتابه إلا ما توافرت فيه شروط الصحة من الأحاديث.

قال ابن الصلاح: شرط مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ والعلة، قال: وهذا حد الصحيح، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف في اشتراطه، كما اذا كان بعض الرواة مستورا، أو كان الحديث مرسلا، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها، وهذا هو الأغلب في ذلك، كما اذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكي مثلا، أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبد الرحمن، أو حماد بن سلمة، قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم، وكذا حال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمة مولى بن عباس، واسحاق بن محمد الفروي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم، ممن احتج بهم البخاري، ولم يحتج بهم مسلم(٢).

قلت: وقد اكتفى الإمام مسلم في الإسناد المعنعن بمطلق المعاصرة، فحمله على الاتصال،

(١) مقدمة صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت١/ ٣.

(٢) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط... لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر ٧٤: ٧٢.

وإن لم يثبت التلاقي بين المعنعن والمعنعن عنه، بينما اشترط لإمام البخاري في صحيحه ثبوت اللقاء بين المعنعن والمعنعن عنه.

فيقول مسلم: القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئا(١).

منهجه في صحيحه :

امتاز صحيح مسلم بحسن ترتيبه، وسهولة تناوله، حيث جمع كل طرق الحديث وأسانيده وألفاظه في مكان واحد، فيسوق متن الحديث كاملا في الموضع الأليق به، ولايقطعه، ولا يكرره كصنيع البخاري في صحيحه، مما كان له عظيم الأثر في بيان الفوائد الحديثية سندا ومتنا، كما اعتنى الإمام مسلم بألفاظ الرواة، والمرويات، وصيغ الأداء، والتدقيق والتحري في الرواية.

يقول النووي: وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولا، من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها، واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه، واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، بخلاف البخاري، فانه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه (٢).

عدة أحاديثه : انتقى الإمام مسلم أحاديث صحيحه من جملة ثلاثمائة ألف حديث يحفظها،

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٩.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ ص ١٤، ١٥.

فبلغت أحاديث صحيحه نحو أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر[١]، يقول الإمام مسلم: صنفت هَذَا الْمسند الصَّحِيح من ثَلَاثمِائَة ألف حَدِيث مسموعة[٢].

مقدمة صحيح مسلم: وقد بدأ الإمام مسلم صحيحه بمقدمة ذكر فيها قواعد وأصول علم مصطلح الحديث كذكره وجوب التحري في الرواية، وترك الكذب على النبي ﷺ، وأهمية الإسناد، والبحث عن توثيق الرجال، وذكر في ذلك أحاديثا في مقدمته، لكنه لم يشترط فيها ما اشترطه من الصحة في كتابه.

من أقوال الإمام مسلم عن صحيحه :

قال الإمام مسلم: مَا وضعت شَيْئا فِي هَذَا الْمسند إِلَّا بِحجَّة وَمَا أسقطت مِنْهُ شَيْئا إِلَّا بِحجَّة[٣].

وقال أيضا: عرضت كتابي هَذَا الْمسند على أبي زرْعَة الرَّازِيّ، فَكل مَا أَشَارَ أَن لَهُ عِلّة تركته، وكل مَا قَالَ إِنَّه صَحِيح وَلَيْسَ لَهُ عِلّة أخرجته[٤].

وقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، يعني في كتابه الصحيح، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه[٥].

وقَالَ: ولَو أَن أهل الحَدِيث يَكْتُبُونَ مِائَتي سنة الحَدِيث فمدارهم على هَذَا الْمسند، يَعْنِي مُسْنده الصَّحِيح[٦].

---

(١) انظر التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ص ٢٦.

(٢) صيانة صحيح مسلم ص ٦٧.

(٣) صيانة صحيح مسلم ص٦٨.

(٤) المصدر السابق ص٦٧.

(٥) صحيح مسلم ١/ ٣٠٤/ .

(٦) صيانة صحيح مسلم ص٦٧.

ثناء العلماء على صحيح مسلم:

قال النووي: اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان، البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد، ومعارف ظاهرة، وغامضة [١].

وقال أبو عَليّ الْحُسَيْن بن عَليّ النَّيْسَابُورِي: مَا تَحت أَدِيم السَّمَاء أصح من كتاب مُسلم بن الْحجَّاج فِي علم الحَدِيث[٢]، ووافقه بعض شيوخ المغرب، قال النووي: والصحيح الأول [٣].

وقال ابن الصلاح: لم يلحقهما لَاحق وكتاباهما أصح مَا صنفه المصنفون [٤].

وقال أيضا: جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه، ووفاقه في الإجماع[٥].

وقال ابن الصلاح عن الإمام مسلم: فرفعه الله تعالى بكتابه الصحيح هذا إلى مناط النجوم، وصار إماما حجة يبدأ ذكره ويعاد في علم الحديث وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء[٦].

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١/ ١٤.

(٢) صيانة صحيح مسلم ص٦٨، ٦٩.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١/ ١٤.

(٤) صيانة صحيح مسلم ص٦٧.

(٥) المصدر السابق ص٨٥.

(٦) صيانة صحيح مسلم ص٦٠.

المطلب الثاني: مراتب الرواة في صحيح مسلم.

وقبل الدخول في صلب البحث، والخوض في غماره، بالكلام عن هؤلاء الرواة، كان لزاما عليّ تبيان مراتب الرجال الذين أخرج لهم مسلم في صحيحه، وليس أصدق في بيان ذلك من قول مسلم في مقدمة صحيحه:

إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعلة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى،

فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم،

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم كعَطَاءِ بن السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بن أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بن أَبِي سُلَيْمٍ، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سَنِيَّة، ثم قال:

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كَعَبْدِ اللهِ بن مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَعَمْرِو بن خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدِ بن سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثِ بن إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بن عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبولة، ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين: عَبْدُ اللهِ بن مُحَرَّرٍ، وَيَحْيَى بن أَبِي أُنَيْسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بن الْمِنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَّادُ بن كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بن عَبْدِ اللهِ بن ضُمَيْرَةَ، وَعُمَرُ بن صُهْبَانَ، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشاغل به، لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزُهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عُروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم[1].

قلت: وقد اختلف المحدثون في فهم حقيقة هذا التقسيم الذي صرح به الإمام مسلم في مقدمته

(١) مقدمة صحيح مسلم١/ ٦: ٤..

فقال النووي: ذكر مسلم رحمه الله في أول مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام، الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالث ما رواه الضعفاء والمتركون، وأنه اذا فرع من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه، فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم، فقال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي رحمهما الله: أن المنية اخترمت مسلما رحمه الله قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول، قال القاضي عياض رحمه الله: وهذا مما قبله الشيوخ، والناس من الحاكم أبي عبد الله، وتابعوه عليه، قال القاضي: وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره، ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر، والصدق، وتعاطى العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، ونَفى من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم، فلم يذكره هنا، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية، منهما على طريق الإتباع للأولى، والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئا، وذكر أقواما تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم ممن ضُعف أو اتهم ببدعة، وكذلك فعل البخاري، فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورتب في كتابه وبيَّنه في تقسيمه، وطرح الرابعة كما نص عليه، فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتابا، ويأتي بأحاديها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبان من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث، الحفاظ، ثم الذين يلونهم، والثالثة هي التي طرحها، وكذلك علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها، قد جاء بها في مواضعها من

الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال، والإسناد، والزيادة، والنقص، وذكر تصاحيف المُصَحِفِين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كل ما وعد به،

وقال القاضي رحمه الله: وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب، فما رأيت منصفا إلا صوبه، وبان له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب، وطالع مجموع الأبواب، ولا يُعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم: أن مسلما أخرج ثلاثة كتب من المسندات أحدها: هذا الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخل فيه عكرمة وبن إسحاق صاحب المغازي وأمثالها، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء، فإنك اذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأمله تجده كذلك إن شاء الله تعالى

قال النووي: هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله وهذا الذي اختاره ظاهر جدا، والله اعلم(١).

قلت: يتبين مما سبق أن الإمام مسلم يخرج عن الطبقة العليا في الضبط والإتقان والاستقامة في الحديث، وهم أصحاب الحديث الصحيح، كما يخرج عن طبقة دونهم في الضبط والإتقان ولكنهم من أهل الصدق والستر، وهم أهل الحديث الحسن، وإنما يخرج لأهل هذه الطبقة في المتابعات و الشواهد، أو حيث لا يجد في الباب غيرهم، ولكنه لا يعرج إلى طبقة الضعفاء و من كان الغالب على حديثهم الغلط أو النكارة في الحديث ممن يخالف حديثهم حديث أهل الإتقان، وكذا طَرَح حديث من كان متهما عند أهل العلم أو عند أكثرهم، وذكر القاضي أنه ربما يخرج عن رجال تكلم فيهم وزكاهم آخرون، ولاشك أن تخريجه لهم ذهاب منه لتوثيقهم عنده.

وقد بين ابن الصلاح الكيفية التي أخرج بها مسلم عن هذه الطبقة المتوسطة التي هي دون

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١/ ٢٣، ٢٤، وانظر أيضا "إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤ هـ)المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل٨٦، ٨٧.

الطبقة الأولى في الضبط والإتقان، وكذا تخريجه عن بعض من تكلم فيهم، فقال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك، بل جوابه من أوجه ذكرها الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتا مفسر السبب، والا فلا يقبل الجرح اذا لم يكن كذا، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج البخاري ومسلم، وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

الثاني: أن يكون ذلك واقعا في المتابعات، والشواهد، لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الورَّاق وبَقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه، باختلاط حدث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل، في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب، فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرازق، وغيرهما ممن اختلط آخرا، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفيا بمعرفه أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصا، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولا ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته. روينا عن سعيد بن عمرو البرذعى أنه حضر أبا زرعة الرازي وذكر صحيح مسلم وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضا: يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا اذا احتج عليهم بحديث ليس هذا في الصحيح. قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواة الثقات [١].

قال الإمام ابن الصلاح: وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه، على ما بيناه من انقسام ذلك، والله أعلم[٢].

قلت: ومن جواب ابن الصلاح يتبين أن الإمام مسلم لا يخرج في الأصول إلا عن الثقات، أما الرواة المختلف على توثيقهم إن أخرج لهم في الأصول فهو دليل على ترجيحه توثيقهم، وأنه ربما يروي عن راو لفائدة علو الإسناد، ويكون عنده الحديث ممن هو أوثق منه، ولا يفعل ذلك إلا إذا كان أصل الحديث عنده بإسناد صحيح نازل إلا أنه قد يكتفي بذكر الإسناد العالي.

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ج١ ص ٢٦: ٢٤، وانظر صيانة صحيح مسلم ص ٩٦، ٩٧.

(٢) صيانة صحيح مسلم ص١٠٠.

وقد أشاد ابن الصلاح بعرض مسلم لصحيحه على أبي زرعة، وطرحه لكل ما أشار أبو زرعة أن له علة، وتخريجه فقط لما اتفقا على صحته من الأحاديث، مما يزيد صحيح مسلم صحة واحتجاجا.

فقال ابن الصلاح: وقد سبق عَن مكي بن عَبْدَانِ أحد حفاظ نيسابور قَالَ: سَمِعت مُسلما يَقُول: عرضت كتابي هَذَا على أبي زرْعَة الرَّازِيّ، فَكل مَا أَشَارَ أَن لَهُ عِلّة تركته، وكل مَا قَالَ إِنَّه صَحِيح وَلَيْسَ لَهُ عِلّة فَهُوَ الَّذِي أخرجه، هَذَا مقَام وعر وَقد مهدته بواضح من القَوْل، لم تره مجتمعا فِي مؤلف سبق وَلله الْحَمد(١).

المطلب الثالث: توثيق المحدثين لرواة الصحيحين.

وقد صرح أعلام المحدثين أن تخريج الشيخين أو أحدهما لحديث رجل في الأصول لهو توثيق لهذا الراوي، وإن لم يرد فيه نص بالتوثيق فهو موثق عمليا توثيقا ضمنيا، مالم يرد فيه تجريح مفسر، إذ أنهما لم يخرجا إلا لمن ثبتت عدالته وضبطه عندهما.

فقال الحافظ ابن حجر: ورواتهما ـ يعني الصحيحين ـ قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يُخرَج عنه إلا بدليل(٢).

وقال في مقدمة الفتح: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح

(١)صيانة صحيح مسلم ص١٠٠.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، ص٧٦

فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول [١].

قلت: ولهذا عدّ العلماء تخريج الشيخين أو أحدهما لحديث رجل احتجاجا في الصحيح مصدرا من مصادر توثيق الرجال، فقال ابن دقيق العيد: لمعرفة كون الراوي ثقة طرق منها:

١-إيراد أصحاب التواريخ ألفاظ المزكين في الكتب التي صنفت على أسماء الرجال، ككتاب تاريخ البخاري، وابن أبي حاتم، وغيرهما.

٢-ومنها تخريج الشيخين، أو أحدهما في الصحيح للراوي محتجين به، وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما [٢]..

وقال الذهبي: فمن احتجا به - أو أحدهما - ولم يوثق، ولا غمز: فهو ثقة، حديثه قوي[٣].

وقال الذهبي: فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينا، ولا اتفق لهم علم بأن أحدا وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ[٤]، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح.

---

(١) هدي الساري، الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب ١/ ٣٨٤.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الباب التاسع في معرفة الثقات من الرواة، ص٥٤، ٥٥.

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ/ ص٧٩.

(٤) المراد بالحافظ هو ابن عبد البر، حيث قال ابن عبد البر: "كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة، حتى يتبين جرحه في حاله، أو في كثرة غلطه" فاعترض عليه ابن الصلاح فقال: "وفيما قاله اتساع غير مرضي. واعتمد جماعة، منهم: ابن سيد الناس ما اختاره ابن عبد البر، وقال الذهبي: "إنه حقٌّ، ولا يدخل فيه =

قال: ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح ولاتوثيق، فهؤلاء يحتج بهم ; لأن الشيخين احتجا بهم ; ولأن الدهماء أطبقت على تسمية الكتابين بالصحيحين[١].

قال السخاوي: بل أفاد التقي ابن دقيق العيد أن إطباق جمهور الأمة أو كلهم، على كتابيهما، يستلزم إطباقهم أو أكثرهم على تعديل الرواة المحتج بهم فيهما، اجتماعا، وانفرادا، قال: مع أنه قد وجد فيهم من تكلم فيه[٢].

وقال الذهبي أيضا: وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح[٣].

قلت: وعليه هذا فمن خرج له الشيخين أو أحدهما، ولم نجد فيه غمزا أو تجريحا، ولم يُنكَر عليه حديثه، فهو ثقة وحديثه صحيح، بل عدَّ أهل العلم تخريج أصحاب الصحاح بعد الشيخين، وتخريج من خرج على الصحيحين من أصحاب المستخرجات من مظان كتب الثقات، فقال الإمام السخاوي بعد ذكره لمصادر وكتب الثقات والضعفاء: فهذه مظان الثقات والضعفاء غالبا، ومن مظان الثقات التصانيف في الصحيح بعد الشيخين، وكذا من خرج على

المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم" (معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: نور الدين عتر ص١٠٥، ١٠٦، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لزين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل ١/ ٣١٠).

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث (للعراقي) لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ)المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، ٢/ ٢١، ٢٢.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٦/ ٧٠١٥ ترجمة مالك بن الخير الزبادى.

كتابيهما ; فإنه يستفاد منها الكثير مما لم يذكر في الكتب المشار إليها[١].

قلت: أما من تكلم فيه من رجال الصحيحين فلا يقبل الطعن فيه إلا مفسرا، ومن تكلم فيه من الرواة من ناحية حفظه وتليينه فلا ينحط حديثه عن درجة الحسن، وهو ما صرح به الذهبي حيث قال: من أخرج له الشيخان على قسمين:

- أحدهما: ما احتجا به في الأصول.

- وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتبارا.

فمن احتجا به - أو أحدهما - ولم يوثق، ولا غمز: فهو ثقة، حديثه قوي.

ومن احتجا به - أو أحدهما - وتكلم فيه: تارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا. وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه، له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة (الحسن) التي قد نسميها: (من أدنى درجات الصحيح). فما في "الكتابين" بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد. فكل من خرج له في "الصحيحين"، فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه، إلا ببرهان بيِّن[٢].

وقال ابن حجر: فإما إن خرج له في المتابعات، والشواهد، والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب، مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقا، أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، عنها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في

(١) فتح المغيث بشرح (الفية الحديث للعراقي) للسخاوي ٤/ ٣٤٩.

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٧٩، ٨٠.

الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شاف، يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما، قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح، لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء، البدعة أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل، فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة، فمن زعم أن أحدا منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا، كما سنبينه، وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي، وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له، إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث، لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة، ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء[1].

وقال النووي ردا على من تُكِلم فيه من رجال مسلم: ذلك الكلام لا يقدح في صحيحه ولا يحط من شأنه لأنه:

أولاً: قد يكون القدح غير مؤثر، وقال الخطيب البغدادي: "ما احتج البخاري ومسلم به من جماعة عُلِمَ الطعن فيهم من غيرهم، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسَّر السبب"

(١) هدي الساري ١/ ٣٨٤.

وقال الذهبي في جزء جمعه في الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ما نصه:

"وقد كتبت في مُصَنَفِي الميزان عددا كثيرا من الثقات الذين احتج البخاري ومسلم، وغيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دُوِّنَ اسمه في مصنفات الجرح، وما أوردتهم لضعف فيهم عندي، بل ليعرف ذلك، وما زال يمرُّ بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به... " إلى آخر كلامه رحمه الله.

ثانيا: وإن كان القدح مؤثرا حُمل الإخراج عنه في الصحيح على:

١-أن يكون ذلك واقعا في المتابعات والشواهد لا في الأصول. قال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم نقلا عن ابن الصلاح: "وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة.

٢- أن يكون ضعف الرجل المحتج به في الصحيح طارئا عليه بعد أن أخذ صاحب الصحيح عنه كالاختلاط، فروايته عنه زمن استقامته لا يؤثر فيها ما طرأ عليه من الاختلاط.

٣- أن يكون صاحب الصحيح تجنب ما أنكر على الرجل المتكلم فيه. قال الحافظ ابن حجر في الفتح في شرحه لحديث إعادة النبي ﷺ الكلمة ثلاثا لتفهم عنه، قال: "وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه". انتهى. ومثله مسلم في ذلك(١)

وقال الزيلعي: لكن صاحبا الصحيح رضي الله عنهما إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات(٢).

قلت: يتضح مما سبق أن تخريج صاحبا الصحيح أو أحدهما لحديث رجل مقتض لعدالته وضبطه عند روايته لهذا الحديث، وقد ينتقون فيقبلون بعض حديثه دون بعض لدواع تقتضي

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٤٣، ٤٤.

(٢) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢ هـ)١/ ١٠.

ذلك، فيتركون من حديثه ما أنكر عليه، وينتقون من حديثه مثلا مارواه قبل اختلاطه، أو مارواه عن شيخ بعينه لكثرة ملازمته له.. وهكذا، فلا يقبل الطعن فيمن وثقه الشيخان إلا بتجريح مؤثر مفسر السبب، ولا يعدل عن توثيقهما إلا ببينة واضحة، وبرهان ساطع.

قال ابن دقيق العيد بعد أن ذكر أن إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، أنه بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما

قال: قد وجد في هؤلاء الرجال المخرَّج عنهم في الصحيح من تَكَلَم فيه بعضهم، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وهكذا يعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف، وحجة ظاهرة، تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما، نعم يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات، فيكون من لم يتكلم فيه أصلا راجحا على من قد تكلم فيه، وإن كانا جميعا من رجال الصحيح، وهذا عند وقوع التعارض[1].

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، الباب التاسع في معرفة الثقات من الرواة/ ص٥٥.

المبحث الأول

المطلب الأول: مدلول وصف الراوي بـ"مقبول" عند المحدثين.

المقبول في اللغة: خلاف المردود[١].

ويقال أمر رد إذا كان مخالفا لما عليه السنة[٢]، وقبلت الخبر: صدقته[٣]، وقبلت الشيء قبولا إذا رضيته[٤].

وقد استعمل أئمة الحديث السابقين لابن حجر مصطلح " مقبول " كلفظ من ألفاظ التعديل في وصفهم لحال الراوي، فأطلقوه على الثقة أو مَن هو دونه ممن يحتج به، ووصفوا الراوي به تارة منفردا دون إضافة كقولهم: "مقبول"، وتارة مركبا مضافا إلى غيره كقولهم: "مقبول الحديث" أو "مقبول الرواية "ونحوها، يظهر ذلك جليا من خلال استقراء أقوال أهل الجرح والتعديل في الرواة،

فيقول ابن عبد البر في أبي الزبير محمد بن مسلم: هو عند أهل العلم مقبول الحديث، حافظ متقن، لا يلتفت فيه إلى قول شعبة[٥]

ويقول ابن عدي في ترجمته لسُهيل بن أبي صالح ذكوان السمان: وسُهيل عندي مقبول الأخبار ثبت، لا بأس به[٦].

---

(١) معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي/ الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص ٤٥٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٢١٣/ مادة: ردد

(٣) لسان العرب ١١/ ٥٣٧.

(٤) المصدر السابق ١١/ ٥٤٠.

(٥) التمهيد ١٢/ ١٤٤(مالك عن أبي الزبير المكي).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥ هـ) ٤/ ٥٢٦/ ٨٦٦.

وقال أيضا في ترجمته لسَعِيد بن سَالِمٍ الْقَدَّاحُ: وَهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث[١]

ويقول أحمد بن حنبل في عَبد الرحمن بن إسحاق المديني: رجل صالح أو مقبول[٢].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن عُمَارَةُ بن أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيُّ فقال: هو صحيح الحديث، حديثه مقبول[٣].

وَقَال الحاكم أَبُو عَبْد اللهِ في عثمان بن حاضر الحميري: شيخ من أهل اليمن مقبول صدوق[٤]

وقال في أَحْمَد بن يُوسُف بن خالد بن سالم بن زاوية الأزدي: أحد أئمة الحديث، كثير الرحلة، واسع الفهم، مقبول عند الأئمة فِي الأقطار[٥].

وقال في عِيسَى بن مُوسَى التَّيْمِيّ: ثقة، مقبول القول، غير أنه يروي عن أكثر من مائة شيخ من المجهولين لا يعرفون، أحاديث مناكير، وربما توهم طالب هذا العلم أنه جرح فيه، وليس كذلك[٦].

وقال ابن حبان في ترجمته ليزِيد بن كيسَان الْأَسْلَمِيّ: وَكَانَ يخطىء وَيُخَالف لم يفحش خطؤه حَتَّى يُعدل بِهِ عَنْ سَبِيل الْعُدُول، وَلَا أَتَى من الْخلاف بِمَا يُنكره الْقُلُوب، فَهُوَ مَقْبُول الرِّوَايَة إِلَّا مَا يعلم أَنَّهُ أَخطَأ فِيهِ فَحِينَئِذٍ يتْرك خطؤه، كَمَا يتْرك خطأ غَيره من الثِّقَات[٧].

وقال أيضا في ترجمته لسيف أَبُو مُحَمَّد: شيخ يروي عَن مَنْصُور، روى عَنهُ عَمْرو بن مُحَمَّد الْعَنْقَزِي، لست أعرف أَبَاهُ، فإن كَانَ سيف بن مُحَمَّد فَهُوَ واه، وَإِن كَانَ غَيره فَهُوَ مَقْبُول

(١)الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥ هـ) ٤/ ٤٥٢/ ٨٢٣.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٤٩٠/ ١١٢٨.

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٣٦٢/ ٢٠٠٢.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ١١٠/ ٢٣٥.

(٥) تهذيب الكمال١/ ٥٢٥/ ١٣٠

(٦) تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٠/ ٤٦٦٢ .

(٧) الثقات ٧/ ٦٢٨/ ١١٨٠٣.

الرِّوَايَة حَتَّى تصح مُخَالفَته الأثْبَات فِي الرِّوَايَات، أَو يسْلك غير مَسْلَك الْعُدُول فِي الْأَخْبَار، فَحِينَئِذٍ يلزق بِهِ الوهن [١].

ومما سبق يتبين أن أئمة الحديث إنما وصفوا الراوي "بمقبول " عند دخوله في حيز الاحتجاج، على سعة منهم في تحديد درجة الموصوف بهذا اللفظ، حيث وُصِف به الحافظ المتقن كما قال ابن عبد البر، ووصف به الثبت، والصدوق الذي لا بأس به، كما قال ابن عدي، ورادف في رتبته قولهم صالح كما قال أحمد بن حنبل، وقرن أيضا بقولهم صحيح الحديث كما قال أبو حاتم، واستخدمه الحاكم للصدوق تارة، ولثقة لم يُجَرِحه بروايته عن مجاهيل تارة أخرى، وأطلقه أيضا على أحد أئمة الحديث، واستعمله ابن حبان لمن لم يثبت خطؤه أو مخالفته للأثبات.

وعلى أية حال، فيمكن القول أن الموصوفين بهذا اللفظ يدور حديثهم بين الصحيح و الحسن على مختلف المراتب، ولا ينزل إلى درجة الضعيف.

يقول الدكتور كمال حميضة: إن استعمال العلماء لمصطلح "مقبول"هو من باب الحكم على الراوي بعد بيان مرتبته الخاصة، لإظهار النتيجة العملية من القول فيه، فكأنهم يقولون: فلان ثقة، فحكمه أنه مقبول، وفلان صدوق، فحكمه القبول، وهذا شيء يأتي بعد بيان منزلته في الجرح والتعديل [٢].

قلت: وفي ذلك يقول الذهبي: فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد

(١) الثقات ٨/ ٢٩٩/ ١٣٥٥٢.

(٢) مجلة التراث النبوي، العدد الخامس، السنة الثالثة، المجلد الأول، محرم ١٤٤١، سبتمبر ٢٠١٩/ تحت بحث بعنوان: مرتبة الراوي المقبول عند المحدثين.

الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك[١].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "تقريب التهذيب".

موضوعه

لا شك أن لكتاب تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة سبع وخمسين وثمانمائة)أهمية وقدرا لا يخفى، فقد أصبح هذا الكتاب قبلة يقصدها طلاب علم الحديث والمنشغلين بدراسة الإسناد وعلم الجرح والتعديل، ومرجعا أصيلا للحكم على رواة الكتب الستة، فبعد أن صنف الحافظ عبد الغني المقدسي كتابه "الكمال في أسماء الرجال " في رواة الكتب الستة، قام الحافظ المزي بتهذيبه في كتابه "تهذيب الكمال" ثم قام الحافظ ابن حجر باختصار "تهذيب الكمال" في كتابه "تهذيب التهذيب"، وزاد عليه بعض التراجم والفوائد، وضم إليه ما زاده علاء الدين مغلطاي من فوائد في كتاب "إكمال تهذيب الكمال"، ثم قام ابن حجر باختصار تهذيب التهذيب في كتابه "تقريب التهذيب"، فذكر في كل راو خلاصة ماقيل فيه بأوجز عبارة، فجاء عظيم النفع والفائدة، وفي ذلك يقول ابن حجر في مقدمة التقريب: فإنني لما فرغت من "تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال " الذي جمعت فيه مقصود "التهذيب " لحافظ عصره أبي الحجاج المزي من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود "إكماله" للعلامة علاء الدين مغلطاي، وزدت عليهما في كثيرمن التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما، وقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعا حسنا عند المميز البصير، إلا أنه طال إلى أن جاوز الثلث "والثلث كثير"[٢]

(١) مقدمة ميزان الاعتدال ص٤.

(٢) مقدمة تقريب التهذيب ص٢٣.

الباعث له على تأليفه، ومنهجه فيه:

وقد بين الحافظ السبب الباعث له على تأليف كتابه التقريب، حيث سُئل أن يصنف مصنفا يورد فيه أسماء رواة الكتب الستة، إلا أن ابن حجر لم ير في مجرد ذكر أسماء الرواة فائدة، فرأي أن يذكر الرواة بأحوالهم جرحا وتعديلا على جهة الإيجاز، باختصاره "تهذيب التهذيب".

قال ابن حجر: فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة، فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبه على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالبا، بجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته، ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح وتعديل، ثم التعريف بعصر كل راو منهم، بحيث يكون قائما مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه [١].

وقد قام الحافظ ابن حجر بوضع رموز أمام كل راو تشير إلى من أخرج له من أصحاب الكتب الستة، وكذا وضع رموزا لملحقات الكتب الستة، وهي كتب أخرى صنفها أصحاب الكتب الستة، وضمن ابن حجر رواتها في كتاب التقريب.

يقول ابن حجر: قد اكتفيت بالرقم على أول اسم كل راوٍ، إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة.

فالبخاري في صحيحه (خ)، فإن كان حديثه عنده معلقًا (خت)، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ)، وفي خلق أفعال العباد (عخ)، وفي جزء القراءة (ر)، وفي رفع اليدين (ي)، لمسلم (م). ولأبي داود (د)، وفي المراسيل له (مد)، وفي فضائل الأنصار (صد)، وفي الناسخ (خد)، وفي القدر

(١) مقدمة تقريب التهذيب: ١/ ٢٤.

(قد)، وفي التفرد (ف)، وفي المسائل (ل)، وفي مسند مالك (كد). وللترمذي (ت)، وفي الشمائل له (تم)، وللنسائي (س)، وفي مسند علي له (عس)، وفي مسند مالك (كن)، ولابن ماجه (ق)، وفي التفسير له (فق). فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، أكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها. وإذا اجتمعت فالرقم (٤)، وأما علامة (ع) فهي لهم سوى الشيخين، ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه: (تمييز)، إشارة إلى أنه ذكر ليتميز عن غيره، ومن ليست عليه علامة نبه عليه وترجم قبل أو بعد. (١).

طبقاته: وقد قام الحافظ ابن حجر بذكر طبقات للرواة تشير إلى زمانهم، فقال: وأما الطبقات:

فالأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب، فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

السابعة: كبار التابعين، كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينة وابن علية.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.

(١) مقدمة تقريب التهذيب: ٢٦، ٢٧.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل.

الحادي عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك، كالذهلي والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي.

وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي، وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين[١].

وهكذا فقد أراد ابن حجر تيسير " تهذيب التهذيب" على طلاب العلم، واختصاره على نحو يسهل به النفع في مصنفه "تقريب التهذيب"، وقد تحقق مراده، فلم يسبق إليه مثله في إفادة الجرح والتعديل لرواة الكتب الستة، والحكم عليهم باختصار غير مخل.

(١) مقدمة تقريب التهذيب ٢٥، ٢٦.

المطلب الثالث: مراتب الرواة عند ابن حجر ومدلول مصطلح "مقبول" في " تقريب التهذيب"

وقد قسم الحافظ ابن حجر كلامه على الرجال جرحا وتعديلا في التقريب إلى اثنتى عشرة مرتبة، فقال: وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة:

فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أُكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظًا: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثَبْت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع[١].

ومما سبق يتضح أن الحافظ ابن حجر استعمل لفظ "مقبول " كمرتبة من مراتب الجرح والتعديل واستخدمه كمصطلح خاص له في وصفه لأصحاب المرتبة السادسة، وقيده بعدة شروط، فأصحاب هذه المرتبة إما أن يقبل حديثهم، وإما أن يكونوا ليني الحديث، فيتردد أمرهم جرحا وتعديلا حسب توافر الشروط التي نص عليها الحافظ ابن حجر

فلفظ "مقبول" عند ابن حجر لا يطلق على الراوي إلا بتوفر ثلاثة شروط:

١- ألا يكون له من الحديث إلا القليل.

٢- لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، أي لم يرد فيه جرحا قادحا يقتضي ترك حديثه.

٣- أن يتابع على حديثه.

وعلى هذا فمن حكم عليه الحافظ ابن حجر ب "مقبول" وانفرد بالحديث ولم يتابع فهو لين الحديث وهذا ما يتبادر للذهن فهمه من ظاهر كلام ابن حجر، إلا أنه يرد على هذا الفهم إشكال، إذ وجد لبعض هؤلاء الرواة مرويات انفردوا بها في الصحيحين أو أحدهما، مع كون تخريج الشيخين أو أحدهما لراو في الصحيح مقتضٍ لتوثيقه مالم يرد فيه جرحا كما مر بيانه،

فكان هذا البحث لمعرفة عدة هؤلاء الرواة الذين أخرج لهم مسلم احتجاجا في صحيحه، وعدد مروياتهم في الصحيح، والبحث في أحوالهم، وجمع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، للموازنة بين قول ابن حجر في التقريب، وبين تخريج مسلم لهم في الصحيح، مما يسهم في الوصول إلى الفهم الصحيح لمراد ابن حجر بهذا المصطلح، ومن ثم الحكم على الرواة وعلى أحاديثهم قبولا وردا بطريقة صحيحة.

(١) مقدمة تقريب التهذيب ٢٤، ٢٥.

المبحث الثاني

المطلب الأول: الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول" وأخرج لهم مسلم في صحيحه اعتبارا، أو أخرج لهم في مقدمته.

وقد قمت في بداية بحثي بحصر كل الرواة الذين قال فيهم الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول" وأخرج لهم مسلم في صحيحه، وذلك من خلال تتبع رمز التخريج الذي ورد في التقريب أمام ترجمة كل راو، ثم تتبعت أحاديث هؤلاء الرواة في صحيح مسلم على وجه الاستقصاء، فمن وجدت له في صحيح مسلم تابعا، أو شاهدا، أو أخرج له مسلم مقرونا بغيره، فقد خرج عن موضوع البحث، لأن حديثهم حينئذ يكون على جهة الاعتبار، وهم إن توبعوا فهم في درجة القبول ولا إشكال فيها، فموضوع البحث خاص بمن أخرج لهم مسلم في صحيحه احتجاجا فلم يتابعوا في الصحيح، لأنهم حينئذ لينو الحديث كما وصفهم ابن حجر [1].

وكان من الأهمية التنويه عن هؤلاء الرواة الخارجين عن موضوع البحث، الذين أخرج لهم مسلم على سبيل الاعتبار، ممن قال فيهم ابن حجر " مقبول"، بعد القيام بحصرهم وحصر مروياتهم، وقد بلغ عددهم اثنان وسبعين راويا، وها هي أسماؤهم ثم كناهم مرتبين على حروف المعجم كما ذكرهم ابن حجر في تقريب التهذيب:

١- أحمد بن جعفر المَعقِري، بفتح الميم وكسر القاف، نزيل مكة مقبول من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين م (تقريب التهذيب ٧٨/ ١٩)

٢-أحمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التُسْتَري، قيل إن مسلما روى عنه، وهو مقبول من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين م (تقريب التهذيب ٧٩ / ٤٠).

٣- أُمَية بن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجُمَحي المكي، مقبول أيضا من السادسة،

(١) انظر تقريب التهذيب ١/ ٢٤.

م س ق (التقريب ١١٤/ ٥٥٦).

٤- بُكير بن عبد الله أو بن أبي عبد الله الطائي الكوفي الطويل المعروف بالضخم، مقبول، رمي بالرفض، من السادسة م ق (التقريب ١٢٨ / ٧٦١).

٥- جابر بن إسماعيل الحضرمي، أبو عباد المصري، مقبول من الثامنة بخ م د س ق (التقريب ١٣٦/ ٨٦٤).

٦- جعفر بن عمرو بن حُريث المخزومي، مقبول من الثالثة م د تم س ق ١٤١(التقريب ١٤١ / ٩٤٧).

٧- حبيب الأعور المدني مولى عُروة بن الزبير، مقبول من الثالثة، مات في حدود الثلاثين ومائة م د س (التقريب ١٥٢/ ١١١٢).

٨-خالد بن عبد الله بن حرملة المدلجي حجازي، مقبول من السادسة، وكان يرسل، ووهم من ذكره في الصحابة م (التقريب ١٨٨ / ١٦٤٥).

٩- خالد بن عُمير العدوي البصري، مقبول من الثانية، يقال إنه مخضرم، ووهم من ذكره في الصحابة م تم س ق (التقريب ١٩٠ / ١٦٦٣).

-١٠ خالد بن غلاق بالغين المعجمة على الصحيح القيسي بالقاف والمهملة أو بالعين المهملة والشين المعجمة، مقبول من الثالثة بخ م(التقريب ١٩٠ / ١٦٦٤).

١١- رفاعة بن الهيثم بن الحَكَم الواسطي، أبو سعيد، مقبول من العاشرة م (التقريب ٢١٠/ ١٩٤٩).

١٢- سالم بن أبي سالم سفيان بن هانئ الجَيشاني بجيم مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم معجمة مصري، مقبول من الرابعة م د س (التقريب ٢٢٦/ ٢١٧٣).

١٣- سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخُدْري، مقبول من السابعة، وقيل هو ربيح الذي تقدم م (التقريب ١٣٨/ ٢٣٤٩).

١٤- شُعيب بن صفوان بن الربيع الثَقَفي، أبو يحيى الكوفي، الكاتب، مقبول من السابعة م تم س

(التقريب ٢٦٧ / ٢٨٠٣).

١٥- صُهيب أبو الصهباء البكري البصري أو المدني، مقبول من الرابعة م د س (التقريب ٢٧٨ / ٢٩٥٦).

١٦- طَلْق بن مُعاوية النَخَعي أبو عتاب [غياث] الكوفي جد الذي قبله تابعي كبير من الثانية مخضرم، مقبول بخ م س (التقريب ٢٠٣ / ٣٠٤٤).

١٧- عامر بن سعد البجلي، مقبول من الثالثة م د ت س (التقريب ٢٨٧/ ٣٠٩٠)

١٨- عبد الله بن شهاب الخَوْلاني، أبو الجَزْل، بفتح الجيم وسكون الزاي، كوفي مقبول من الثالثة م (التقريب ٣٠٨ / ٣٣٨٦).

١٩-عبد الله بن عبد الرحمن بن يُحَنِّس بتحتانية مضمومة ومهملة مفتوحة ونون ثقيلة مكسورة حجازي مقبول من السادسة م د (التقريب ٣١١/ ٣٤٣٦).

٢٠- عبد الله بن عُبيد الله بالتصغير بن أبي رافع المدني، مولى بني هاشم، يقال له: عباد، مقبول من السادسة، لم يثبت سماعه من جده م س (التقريب٣١٢ / ٣٤٥١).

٢١- عبد الله بن عمرو بن عبد القاري (وقد ينسب إلى جده) مقبول من الرابعة، وهم من قال في حديث ورد من رواية عبد الله بن عمرو مهمل النسبة، هو الذي قبله م د(التقريب ٣١٥ / ٣٥٠٠)

٢٢- عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي، مقبول من السادسة، مات بعد سنة اثنتين وعشرين م س (التقريب ٣١٨/ ٣٥٤٩).

٢٣- عبد الله بن محمد بن مَعن الغِفاري، المدني، مقبول من الثالثة م د(التقريب ٣٢٢ / ٣٥٩٧)

٢٤- عبد الله بن هانئ بن عبد الله بن الشِّخِّيرِ بن أخي مُطَرِّف العامري، أبو الحصين البصري مقبول من السادسة م (التقريب٣٢٧ / ٣٦٧٦).

٢٥- عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر العدوي المدني، مقبول من الرابعة، مات سنة تسع عشرة م د ق (التقريب ٣٢٨ / ٣٦٨٥).

٢٦- عبد الرحمن بن بشر بن مسعود الأنصاري أبو بشر المدني الأزرق، مقبول من الثالثة وأرسل حديثا، م د س (التقريب ٣٣٧/ ٣٨١١).

٢٧- عبد الرحمن بن أبي الشَعثاء بفتح المعجمة والمثلثة بينهما مهملة ممدود، المحاربي، مقبول من السادسة م س (التقريب٣٤٢ / ٣٨٩٤).

٢٨- عبد الرحمن بن عبد الله أو بن أبي عبد الله المازني، أبو حمزة البصري، جار شعبة، ويقال إنه ابن كيسان، مقبول من الرابعة م س (التقريب٣٤٥/ ٣٩٣٠) .

٢٩- عبد الرحمن بن المِسْوَر بن مخرَمَة بن نوفل، الزهري، أبو المِسوَر المدني، مقبول من الثالثة مات [دون المائة] سنة تسعين م (التقريب ٣٥٠/ ٤٠٠٥).

٣٠- عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن الأصم العامري، مقبول من السادسة م د س ق (التقريب ٣٧٢ / ٤٣٠٤) .

٣١- عبيد الله بن محمد بن يزيد بن خنيس بالخاء بالمعجمة والنون والمهملة، مصغر، المخزومي، أبو يحيى أو أبو بكر المكي، مقبول من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وخمسين م (التقريب ٣٧٤ / ٤٣٣٨) .

٣٢- عثمان بن حيان بمهملة وتحتانية بن معبد بن شداد المُري بضم الميم بعدها راء، أبو المَغْراء بفتح الميم وسكون المعجمة، الدمشقي، عامل الوليد بن عبد الملك على المدينة مقبول، من الثالثة، كان عمر بن عبد العزيز يصفه بالجور، مات بعد سنة خمس ومائة م ق(التقريب ٣٨٣ / ٤٤٦٣).

٣٣- عقَبة بن التوأم بمثناة مفتوحة ثم واو ساكنة ثم همزة ثم ميم، مقبول، من السابعة م (التقريب٣٩٤ / ٤٦٣٢) .

٣٤- عمر بن إسحاق المدني مولى زائدة، حجازي، مقبول من السادسة م (التقريب٤١٠/ ٤٨٦٥).

٣٥- عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري، المدني، مقبول خ م د س(التقريب٤١٤ / ٤٩٢٧) .

٣٦- عمر بن عبد الله بن عُروة بن الزُبَير بن العوَّام الأسدي المدني، أمه أم حكيم بنت عبد الله ابن

الزبير، مقبول من السادسة، وهم من زعم أنه عمر بن عروة، وأن عبد الله في نسبه وهم خ م س (التقريب ٤١٤/ ٤٩٣١) .

٣٧- عمر بن عبد الرحمن بن مُحيصن بمهملتين مصغر آخره نون السهمي، قارئ أهل مكة ويقال اسمه محمد، مقبول من الخامسة، مات سنة ثلاث وعشرين م ت س (التقريب ٤١٥/ ٤٩٣٨).

٣٨- عيسى بن المنذر السلمي، أبو موسى الحِمصي، مقبول من العاشرة م (التقريب٤٤١ / ٥٣٣٠) .

٣٩- القاسم بن عاصم التميمي، ويقال الكِلِيني بنون بعد التحتانية، مقبول من الرابعة خ م مد تم س (التقريب ٤٥٠ / ٥٤٦٥) .

٤٠- محمد بن شيبة بن نعامة الضبي، الكوفي، مقبول من السابعة م (التقريب٤٨٣ / ٥٩٦٠).

٤١- محمد بن عبد الرحمن بن غَنج بفتح المعجمة والنون بعدها جيم، المدني، نزيل مصر، مقبول من السابعة م د س (التقريب ٤٩٢ / ٦٠٧٩).

٤٢- محمد بن قدامة بن إسماعيل السلمي، البخاري، نزيل مرو، مقبول من الحادية عشرة م (التقريب ٥٠٣ / ٦٢٣٢) .

٤٣- مختار ابن صَيفي بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها فاء، الكوفي، مقبول من السادسة م د (التقريب ٥٢٣ /٦٥٢٢).

٤٤- مسعود بن مالك الأسدي الكوفي، مقبول من السادسة م س (التقريب ٥٢٨ / ٦٦١١) .

٤٥- مسلم بن قَرَظة، بفتحات والظاء معجمة، الأشجعي، ابن أخي عوف بن مالك، مقبول من الثالثة م (التقريب ٥٣٠/ ٦٦٤٠).

٤٦- مسلم بن هَيصَم العبدي، مقبول من الرابعة م د س ق (التقريب٥٣١/ ٦٦٥٠) .

٤٧- مِصْدَع بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، أبو يحيى الأعرج المعرقب [الأجرد] مقبول

من الثالثة م (التقريب٥٣٣ / ٦٦٨٣) .

٤٨- المنذر بن جرير بن عبد الله البَجلي، الكوفي، مقبول من الثالثة م د س ق(التقريب ٥٤٦ / ٦٨٨٦).

٤٩- مهاجر بن مِسمار، الزهري، مولى سعد المدني، مقبول من السابعة م ت فق(التقريب ٥٤٨ / ٦٩٢٦) .

٥٠- موسى بن خالد الشامي، أبو الوليد، الحَلَبي، ختن أبي إسحاق الفزاري، مقبول من العاشرة م (التقريب٥٥٠ / ٦٩٥٧) .

٥١- موسى بن سعد أو سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري، المدني، مقبول من الرابعة م د ق(التقريب ٥٥١ / ٦٩٦٥) .

٥٢- موسى بن قريش بن نافع، التميمي، البخاري، مقبول من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وخمسين م (التقريب ٥٥٣ / ٧٠٠٢) .

٥٣- هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد، المخزومي، المكي، مقبول من الثامنة خت م ق(التقريب ٥٧٢ / ٧٢٩٦) .

٥٤- الوليد بن حرب الأشعري، الكوفي، لقبه ولاد، مقبول من السادسة م (التقريب٥٨١/ ٧٤٢٠).

٥٥- الوليد بن عطاء بن خباب بمعجمة وموحدتين، مقبول من السادسة م (التقريب٥٨٣ / ٧٤٤١) .

٥٦- وهب بن ربيعة الكوفي، مقبول من الثالثة م ت (التقريب٥٨٥ / ٧٤٧٦) .

٥٧- يحيى بن أبي عمر العدني، مقبول من العاشرة م (التقريب٥٩٤ / ٧٦١٥) .

٥٨- يحيى بن محمد بن معاوية اللؤلؤي، المروزي، نزيل بخارى، مقبول من الحادية عشرة، مات سنة سبع وخمسين م (التقريب٥٩٦/ ٧٦٤٠).

٥٩- يزيد بن أبي سعيد المدني، مولى المهري، مقبول من السادسة م د (التقريب ٦٠١ / ٧٧١٩).

٦٠- يزيد بن نعيم بن هزال، الأسلمي، مقبول من الخامسة، وروايته عن جده مرسلة م د س (التقريب٦٠٥ / ٧٧٨٧) .

٦١- يعقوب بن عاصم بن عُروة بن مسعود الثقفي أخو نافع، مقبول من الثالثة م د س (تقريب الهذيب ٦٠٨/ ٧٨٢٠).

٦٢- أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف الأنصاري، الأوسي، المدني، مقبول من السادسة خ م س(التقريب٦٢٣/ ٧٩٨١).

٦٣- أبو بكر بن عُمَارَةَ بن رُوَيْبَةَ براء وموحدة مصغر، الثقفي، الكوفي، مقبول من الثالثة م د س(التقريب ٦٢٤ / ٧٩٨٣).

٦٤- أبو سعيد مولى بن عامر، الخزاعي، مقبول من الرابعة م مد س ق (التقريب٦٤٤ / ٨١٣٢)

٦٥- أبو سعيد مولى المهري، مقبول من الثالثة م د ت س(التقريب٦٤٤/ ٨١٣٣).

٦٦- أبو شُعْبَة المزني، مولاهم الكوفي، مقبول من الثالثة بخ م س(التقريب ٦٤٨/ ٨١٦٠) .

٦٧- أبو شِمْر بكسر أوله وسكون الميم، الضبعي، البصري، مقبول من الرابعة م س (التقريب ٨١٦٢/٦٤٨) .

٦٨- أبو عُبيدة بن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي مقبول من الثالثة م د س ق(التقريب ٦٥٦ / ٨٢٣٠).

٦٩- أبو عبيدة بن عقبة بن نافع الفِهري، يقال اسمه مُرة، مقبول من الثالثة، مات سنة سبع ومائة م س (التقريب ٦٥٦ / ٨٢٣٣) .

٧٠- أبو عصام البصري، قيل اسمه ثُمَامة، مقبول من الخامسة م د ت س (التقريب٦٥٨ / ٨٢٥٢) .

٧١- أبو عيسى الأَسوَارِيّ البصري، مقبول من الرابعة بخ م (التقريب ٦٦٣ /٨٢٩٤).

٧٢- أبو الوليد المكي، عن جابر، هو سعيد بن مينا، وقيل يسار بن عبد الرحمن، شيخ مقبول، من الرابعة م (التقريب ٦٨٢ / ٨٤٣٨).

قلت: وقد خرج من موضوع البحث أيضا من أخرج له مسلم في مقدمته ممن قال فيه ابن

حجر"مقبول" وإن لم يتابع، إذ لم يشترط مسلم في مقدمته ما اشترطه في أحاديث كتابه من الصحة، وهو ما نص عليه العلماء.

يقول ابن القيم: أما قولكم إن مسلما روى لسفيان بن حسين في صحيحه فليس كما ذكرتم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتابه شأن آخر، ولا يشك أهل الحديث في ذلك(١).

وقد تبين بعد الحصر أنهما راويان فقط، وهما كما وردا في التقريب:

١- عبد السلام بن عبد الرحمن بن صَخر بن عبد الرحمن بن وابِصة بن معبد، أبو الفضل الوابِصي بموحدة مكسورة، ومهملة، قاضي الرقة، ثم بغداد، قال ابن حجر: مقبول من الحادية عشرة، مات سنة سبع وأربعين أو بعدها، له شيء في مقدمة مسلم م د (٢).

٢-مسلم بن يَسار المصري أبو عثمان الطُّنبُذِيُّ، مولى الأنصار، قال ابن حجر: مقبول من الرابعة، بخ م د ت ق(٣).

(١) الفروسية لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية – حائل، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ - ١٩٩٣ ص٢٤٢.

(٢) تقريب التهذيب٣٥٥/ ٤٠٧٢.

(٣) تقريب التهذيب ٥٣١/ ٦٦٥٣.

المطلب الثاني: من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول" وأشار إلى إخراج مسلم لهم في صحيحه، ولم أقف لهم على مرويات في صحيح مسلم.

وقد تبين من البحث أن هناك أربعة رواة أشار ابن حجر برمز التخريج في تقريب التهذيب إلى إخراج مسلم لهم، إلا أنني لم أقف على أي حديث لهم في صحيح مسلم، ولم يشر المزي في تهذيب الكمال، ولا الذهبي في الكاشف، برمز التخريج إلى أن لهم راوية في صحيح مسلم، وكذا فعل ابن حجر نفسه في اثنين منهما في تهذيب التهذيب، بل لم يذكر الذهبي ترجمة لاثنين منهما في الكاشف أصلا، وهذا بيان مفصل لهؤلاء الرواة الأربعة:

١-حفص بن عمر بن سعد الْقَرَظ المدني المؤذن، قال عنه ابن حجر: مقبول من الثالثة م د[١]، قلت: وهو تصحيف، والصواب في رمز التخريج " مد " متصلة بدون فصل، إشارة إلى تخريج أبي داود له في المراسيل، فلم يخرج له مسلم في صحيحه، وإنما رى له أبو داود في المراسيل، وقد ترجم له المزي في تهذيب الكمال وأشار إليه برمز "مد" ثم قال: روى له أَبُو داود " المراسيل"حديثا واحدا [٢] وكذا ترجم له ابن حجر في تهذب التهذيب ورمز إليه برمز "مد"[٣]. ولم يترجم له الذهبي في الكاشف، ولم يذكره ابن مَنْجُويَه في كتابه"رجال صحيح مسلم" ولا الدار قطني في رجال الصحيحين[٤].

٢- محمد بن عبد الله بن قَيس بن مَخرمَة المَطلبي، قال ابن حجر: مقبول من السادسة [ذكر صاحب الكمال أن الشيخين أخرجا له - قال المزي: لم أقف على رواية أحد منهما- راجع التهذيب لابن حجر] م[٥].

---

(١) تقريب التهذيب ١٧٢ / ١٤١٣.

(٢) تهذيب الكمال ٧/ ٢٩، ٣٠/ ١٣٩٨.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٥٦٢/ ١٦٧١.

(٤) أي في كتابه "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم".

(٥) تقريب التهذيب ٤٨٩/ ٦٠٤٤.

قلت: هكذا ورد في تقريب التهذيب، ولم أقف على أي مرويات لمحمد بن عبد الله بن قَيس بن مَخرمَة في صحيح مسلم، وقد أشار ابن حجر برمز التخريج في تهذيب التهذيب إلى تخريج البخاري ومسلم له، وقال: " ذكر صاحب الكمال [١] أن الشيخين أخرجا له، قال المزي: لم أقف على رواية أحد منهما" [٢]، قلت: هكذا قال ابن حجر في تهذيب التهذيب، ولم أقف على قول المزي "لم أقف على رواية أحد منهما " في تهذيب الكمال[٣]، بينما صرح الدكتور بشار عواد إلى وقوفه على هذا القول في حواشي النسخ من تعقبات المزي على صاحب الكمال [٤].

قلت: وقد أشار المزي برمز التخريج إلى تخريج أبي داود وابن ماجة فقط، ولم يشر برمزه إلى تخريج البخاري أو مسلم، بينما قال في آخر الترجمة: روى له البخاري ومسلم[٥] ولعله تبع صاحب الكمال في نقله عنه، والله أعلم.

كما لم يترجم له الذهبي في الكاشف أصلا، ولم يذكره ابن مَنْجُويَه في "رجال صحيح مسلم"، وكذا لم يذكره الدار قطني في رجال الصحيحين[٦]

٣-مَعْنِ بن مُحَمَّدِ بن مَعْنِ بن أبي نَضلة الْغِفَارِيُّ، قال عنه ابن حجر: مقبول من السادسة، خ م

---

(١) المراد به الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في كتابه "الكمال في أسماء الرجال " وهو الأصل الذي اعتمد عليه المزي وقام بتهذيبه في كتابه "تهذيب الكمال".

(٢) تهذيب التهذيب٩/ ٢٧٢/ ٤٥٢.

(٣) انظر الترجمة في تهذيب الكمال٢٥/ ٣٥٥/ ٥٣٧٠.

(٤) قال الدكتور بشار عواد: "جاء في حواشي النسخ من تعقبات المؤلف على صاحب الكمال قوله: "لم أقف على رواية واحد منهما له "، وبين الدكتور بشار أن من عادة المزي أن يذكر مثل ذلك في حاشية نسخته وليس في متن الترجمة. (انظر حاشية تهذيب الكمال٢٥/ ٣٥٥/ ٥٣٧٠).

(٥) تهذيب الكمال٢٥/ ٣٥٥/ ٥٣٧٠.

(٦) أي لم يذكره في كتابه "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم"

س ق[١].

قلت: لم أقف له على حديث في صحيح مسلم، و قد ترجم له المزي في تهذيب الكمال فنص على رواية البخاري له، ولم ينص أو يشر برمز التخريج إلى إخراج مسلم له، وإنما قال: روى له الْبُخَارِيّ، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي، وابن ماجه[٢] وكذا ترجم له الذهبي في الكاشف، ومغلطاي في إكمال تهذيب الكمال فأشارا إلى تخريج الأربعة السابقين له[٣]، ولم يذكرا أو يشيرا برمز التخريج إلى إخرج مسلم له، وكذا لم يذكره ابن منجويه في كتابه "رجال صحيح مسلم" بينما أشار ابن حجر في ترجمته بتهذيب التهذيب إلى رواية مسلم له فقال في رمز التخريج: خ م س ق [٤]، قلت: والصواب في الرمز"ت" بدلا من "م" إشارة إلى تخريج الترمذي له كما ورد في تهذيب الكمال، والكاشف.

٤-أبو الحسن مولى بني نَوفل، قال ابن حجر: مقبول من الرابعة، م د س ق[٥]

قلت: لم أقف له على حديث في صحيح مسلم،، ولم يذكر المزي أو يشر برمز التخريج إلى تخريج مسلم له، بل نص على رواية أَبي دَاوُدَ، والنَّسَائي، وابن ماجه فقط [٦] وكذا ذكره الذهبي في الكاشف وأشار إلى تخريج الثلاثة السابقين له [٧]، ولم يذكر ابن حجر في ترجمته

(١) تقريب التهذيب ٥٤٢ / ٦٨٢٢.

(٢) تهذيب الكمال ٢٨/ ٣٤١/ ٦١١٧

(٣) الكاشف ٢/ ٢٨٤/ ٥٥٧٨، إكمال تهذيب الكمال ١١/ ٣١٢/ ٤٦٨٩.

(٤) ١٠/ ٢٥٣/ ٤٥٤.

(٥) تقريب التهذيب ٦٣٣ / ٨٠٤٩.

(٦) تهذيب الكمال ٣٣/ ٢٤٦/ ٧٣١٣

(٧) انظر الكاشف٢/ ٤١٩/ ٦٥٧٩

بتهذيب التهذيب[١] أن مسلما أخرج له، وإنما أشار برمز التخريج إلى الثلاثة السابقين، ولم يذكره الدار قطني في رجال الصحيحين [٢] وكذا لم يذكره ابن مَنْجُويَه في "رجال صحيح مسلم"، وعلى أية حال فقد وثق، ونقل ابن حجرفي تهذيب التهذيب أقوال العلماء بتوثيقه

فقال في ترجمته: قال أبو داود: وكان من الفقهاء وأهل الصلاح، وأبو الحسن هذا معروف، وليس العمل على ما روى، وقال الزهري في بعض رواياته عنه أبو الحسن مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل[٣] وقال أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة ثقة[٤]، وقال ابن عبد البر: اتفقوا على أنه ثقة[٥].

قلت: وبالرغم من نقل ابن حجر توثيق أبي حاتم، وأبي زرعة، ونقله قول ابن عبد البر بالاتفاق على توثيقه، إلا أنه حكم عليه في تقريب التهذيب بأنه مقبول، وهذا دليل على أن لمصطلح "مقبول" عند ابن حجر فهما ومدلولا آخر، وأنه لابد من البحث والدراسة لأحوال هؤلاء الرواة، فلا يصح إطلاق القول بتليينهم عند تفردهم على وجه العموم.

(١) ١٢/ ٧٣/ ٢٩٦.

(٢) أي لم يذكره في كتابه "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم"

(٣) تهذيب التهذيب١٢/ ٧٣/ ٢٩٦.

(٤) الجرح والتعديل ٩/ ٣٥٦/ ١٦٠٨.

(٥) تهذيب التهذيب١٢/ ٧٣/ ٢٩٦.

المبحث الثالث

الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول" وأخرج لهم مسلم في صحيحه احتجاجا (جمع ودراسة وتحليل)

يتبين مما سبق أن عدد من قال فيهم ابن حجر "مقبول" ممن أخرج له مسلم في صحيحه اعتبارا اثنان وسبعون راويا، ومن أخرج لهم في مقدمته راويان، وأن هناك أربعة رواة أشير إلى تخريج مسلم لهم ولم أقف لهم على مرويات في الصحيح، فيكون مجموعهم ثمانية وسبعون راويا، أما من قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول " وأخرج لهم مسلم في صحيحه احتجاجا فهم خمسة رواة فقط، وها هي أسماؤهم مرتبين على حروف المعجم:

١- جعفر بن أبي ثَور

٢- رافِع بواب مَروان

٣- عبد الرحمن بن مهْران

٤- مَعْبَد بن كَعْب

٥- يَحيى بن يزيد الهُنائي

١- جعفر بن أبي ثَور.

قال ابن حجر في تقريب التهذيب: جعفر بن أبي ثَور، واسم أبيه عكرمة، وقيل غير ذلك، يكنى أبا ثور، مقبول من الثالثة، م ق[١].

قلت: لم يخرج له مسلم في صحيحه سوى حديثين، أحدهما أخرجه اعتبارا[٢]، أما الآخر

---

(١) تقريب التهذيب ص١٤٠/ ٩٣٣.

(٢) وهو حديث صيام يوم عاشوراء، بكتاب الصوم/ باب صوم يوم عاشوراء ١٢٥٢/ ٧٩٤/ ١١٢٨ قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بن مُوسَى، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ أَشْعَثَ بن أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ ﷺ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَيَحُثُّنَا عَلَيْهِ، وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ، فَلَمَّا فُرِضَ =

فأخرجه له احتجاجا حيث انفرد بروايته في صحيحه، وهذا الحديث بكتاب: الحيض/ باب: الوضوء من لحوم الإبل[١] قال: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بن حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بن عَبْدِ اللهِ بن مَوْهَبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَأَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ» قَالَ أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ فَتَوَضَّأْ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ» قَالَ: أُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: أُصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «لَا»

وأخرجه أيضا من طرق أخرى عن جعفر بن أبي ثور بذات الباب، فقال: حدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بن عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ سِمَاكٍ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بن زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بن مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بن عَبْدِ اللهِ بن مَوْهَبٍ، وَأَشْعَثَ بن أَبِي الشَّعْثَاءِ، كُلُّهُمْ عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ[٢].

قلت: فيكون جملة من روى هذا الحديث عن جعفر بن أبي ثور في صحيح مسلم ثلاثة رواة هم: عُثْمَانَ بن عَبْدِ اللهِ بن مَوْهَبٍ، وسِماك بن حَرب، وَأَشْعَثَ بن أَبِي الشَّعْثَاءِ.

وجعفر بن أبي ثَور اسمه عِكرمة، وقيل مسلمة، وقيل مُسلم السُوَائي، أبو ثَور الكوفي، روى عن جده جابر بن سَمُرة في الوضوء من لحوم الإبل وغير ذلك، وهو جده من قِبَل أمه، وقيل من

رَمَضَانُ، لَمْ يَأْمُرْنَا، وَلَمْ يَنْهَنَا وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَهُ» فله شاهد من حديث ابن مسعود(أخرجه مسلم بذات الباب ح ١١٢٧) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: دَخَلَ الْأَشْعَثُ بن قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَأْكُلُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: «قَدْ كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ، تُرِكَ، فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِرًا فَاطْعَمْ».

(١) ١/ ٢٧٥/ ٣٦٠.

(٢) ١/ ٢٧٥/ ٣٦٠.

قِبَل أبيه، رَوَى عَنه: أشعث بن أَبي الشعثاء، وسِماك بن حَرب، وعثمان بن عَبد الله بن موهب، ومحمد بن قيس الأسدي(١)

وقد ذكره ابن حبان في الثقات(٢)، وذكره الدار قطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم(٣)، قال ابن خلفون لما ذكره في «جملة الثقات»: هو ثقة مشهور(٤). إلا أنه روي عن علي ابن المديني، أنه قال: مجهول(٥)، وقد خالفه الترمذي(٦)، والحاكم(٧)، فنصا على شهرته، كما نفى البيهقي جهالته (٨)، ونبه ابن حبان على تجنب المغالطة في تعيينه التي قد تفضي خطأً إلى

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٨٦/ ١٣٢، وينظر في ترجمته: الكنى والأسماء للإمام مسلم١/ ١٦٩/ ٤٩١، الجرح والتعديل ٢/ ٤٧٥/ ١٩٣٥، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ) ص٨٩، رجال صحيح مسلم ١٢٢/ ٢٢٥، تهذيب الكمال٥/ ١٩/ ٩٣٥، الكاشف ٢٣٩/ ٧٨٤، تهذيب التهذيب٢/ ٨٦/ ١٣٢.

(٢) ٤/ ١٠٥/ ٢٠٢٥.

(٣) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم٢/ ٤٥/ ١٦٥.

(٤) إكمال تهذيب الكمال٣/ ٢٠٥/ ٩٨٤.

(٥) انظر السنن الكبرى للبيهقي كتاب: الطهارة، باب التوضي من لحوم الإبل ١/ ٢٤٤/ ٧٣٧، حيث قال البيهقي بعد إخراجه للحديث: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، ثنا الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفراييني، نا محمد بن أحمد بن البراء، قال: قال علي: جعفر هذا مجهول.

(٦) انظرعلل الترمذي الكبيرلمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩ هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، ط: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، كتاب الطهارة / في الوضوء من لحوم الإبل ص٤٦ / ٤٩.

(٧) انظر تهذيب التهذيب ٢/ ٨٧/ ١٣٢.

(٨) انظر السنن الكبرى للبيهقي كتاب: الطهارة، باب التوضي من لحوم الإبل ١/ ٢٤٤/ ٧٣٧.

القول بجهالته(١).

فقال التِّرْمِذِيّ في "العلل" جعفر بن أبي ثور رجل مشهور، روى عنه سِمَاكُ بن حَرْبٍ وعُثْمَانَ بن عَبْدِ اللهِ بن مَوْهَبٍ، وأَشْعَثُ بن أَبِي الشَّعْثَاءِ، وهو من ولد جابر بن سمرة (٢).

وقال أبو أحمد الحاكم: هو من مشايخ الكوفيين الذين اشتهرت روايتهم عن جابر، روى عنه غير واحد من مشايخ الكوفيين، منهم حبيب بن أبي ثابت، وليس ذكر عكرمة في نسبه بمحفوظ، وكذا من قال جعفر بن ثور من غير تكنية(٣).

وقال ابن خزيمة بعد أن أخرج حديثه في صحيحه من طريق عُثْمَانَ بن عَبْدِ اللهِ بن مَوْهَبٍ،، قال: وَرَوَى هَذَا الْخَبَرَ أَيْضًا عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرٍ، أَشْعَثُ بن أَبِي الشَّعْثَاءِ الْمُحَارِبِيُّ، فهؤلاء ثلاثة من جلة رواة الحديث، قد رووا عن جعفر بن أبي ثور هذا الخبر (٤).

قال البيهقي معقبا على قول ابن خزيمة: ومن روى عنه مثل هؤلاء خَرَجَ من أن يكون مجهولاً، ولهذا أَوْدَعَهُ مسلم بن الحجاج في كتابه الصحيح(٥).

وقال ابن حبان: أبو ثَور بن عكرمة بن جابر بن سَمُرة اسمه: جعفر، وكنية أبيه: أبو ثور فجعفر بن أبي ثور هو: أبو ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة، فمن لم يُحْكِمْ صناعة الحديث

(١) انظر صحيح ابن حبان / كتاب: الطهارة، باب: نواقض الوضوء/ ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول ٣/ ٤٠٨/ ١١٦٢.

(٢) علل الترمذي الكبير، كتاب الطهارة / في الوضوء من لحوم الإبل ص٤٦ / ٤٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٨٧/ ١٣٢.

(٤) صحيح ابن خزيمة كتاب الوضوء/ باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل١/ ٦٢/ ٣١.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي كتاب: الطهارة، باب التوضي من لحوم الإبل ١/ ٢٤٤/ ٧٣٧

تَوَهَّمَ أنهما رجلان مجهولان، فتفهموا رحمكم الله كيلا تغلطوا فيه[١].

قلت: وإخراج مسلم لهذا الحديث في صحيحه مع انفراد جعفر بن أبي ثور به في صحيحه أكبر دليل على شهرته وعدم جهالته، فكل من أخرج لهم الشيخان أو أحدهما مرفوع عنهم الجهالة، ولا يُنازع في ذلك.

يقول ابن حجر: فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة، فمن زعم أن أحدا منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا[٢].

ولم ينفرد مسلم بتصحيح هذا الحديث بإخراجه في صحيحه، بل صحح هذا الحديث جمع من العلماء من أصحاب الصحاح وغيرهم، ونص ابن حجر على تصحيح المحدثين لهذا الحديث الذي رواه مسلم لجعفر بن أبي ثور فقال: صحح حديثه في لحوم الإبل مسلم، وابن خزيمة[٣]، وابن حبان[٤]، وأبو عبد الله بن منده[٥]، والبيهقي[٦]، وغير واحد[٧].

---

(١) صحيح ابن حبان / كتاب: الطهارة، باب: نواقض الوضوء/ ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول ٣/ ٤٠٨/ ١١٦٢.

(٢) هدي الساري ١/ ٣٨٤.

(٣) انظر صحيح ابن خزيمة/ كتاب: الوضوء/ باب: الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل ١/ ٢١/ ٣١.

(٤) انظر صحيح ابن حبان / كتاب: الطهارة، باب: نواقض الوضوء/ ذكر البيان بأن الأمر بالوضوء مما مست النار منسوخ خلا لحم الإبل وحدها٣/ ٤٣١/ ١١٥٤.

(٥) انظر تهذيب التهذيب٢/ ٨٧/ ١٣٢، و لم أقف عليه فيما تيسر لي من مصنفات ابن منده.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي كتاب: الطهارة، باب التوضي من لحوم الإبل ١/ ٢٤٤/ ٧٣٧.

(٧) تهذيب التهذيب٢/ ٨٧/ ١٣٢.

قلت: كما صحح هذا الحديث الإمامان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، فقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي: قد صَحَّ في هذا الباب حديث البراء بن عازب [١]، وحديث جابر بن سَمُرَة [٢].

ولما خرج ابن منده حديثه في «لحوم الإبل» قال: هذا الإسناد صحيح أخرجه الجماعة – إلا البخاري – لجعفر بن أبي ثور[٣].

وقال البيهقي في الوضوء من لحوم الإبل: وقد صح فيه حديثان عند أهل العلم بالحديث، أحدهما حديث جابر بن سَمُرة[٤].

بل صرح ابن خزيمة بنفي أي خلاف بين العلماء على صحة هذا الحديث الذي رواه جعفر بن أبي ثور، فقال عقب إخراجه للحديث في صحيحه: لم نر خلافا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل»[٥].

قلت: يتبين مما سبق صحة هذا الحديث الذي أخرجه مسلم لجعفر بن أبي ثور، بتنصيص

---

(١) حديث البراء بن عازب أخرجه ابن خزيمة في صحيحه / كتاب: الوضوء / باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل ١/ ٦٢/ ٣٢ كما أخرجه ابن حبان في صحيحه / كتاب الطهارة / باب نواقض الوضوء/ ذِكْرُ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ لُحُومِ الْإِبِلِ إِنَّمَا هُوَ الْوُضُوءُ الْمَفْرُوضُ لِلصَّلَاةِ دُونَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ ٣/ ٤١٠/ ١١٢٨، وأخرجه أيضا أبوداود في سننه / كتاب الطهارة، بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ اللَّحْمِ النِّيءِ١/ ٤٧/ ١٨٤، والترمذي في سننه أبواب الطهارة / باب الوضوء من لحوم الإبل ١/ ١٣٧/ ٨١ وأحمد في مسنده ٣٠/ ٦٣١/ ١٨٧٠٣ قلت: إسناده حسن رجاله ثقات، عدا عَبْدِ اللهِ بن عَبْدِ اللهِ الرازي صدوق ومدار الحديث عليه (تقريب التهذيب ٣١٠/ ٣٤١٨)، وقال ابن خزيمة عقب تخريجه للحديث: "ولم نر خلافا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضا صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه" ١/ ٦٣/ ٣٢.

(٢) مختصر سنن أبي داود ج١/ ٧١. وانظر أيضا: علل الترمذي/ في الوضوء من لحوم الإبل ١/ ص٤٦ / ٤٨.

(٣) انظر إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٢٠٥/ ٩٨٤، ولم أقف عليه فيما تيسر لي من مصنفات ابن منده.

(٤) معرفة السنن والآثار ١/ ٤٥٠/ ١٣٣٠.

(٥) صحيح ابن خزيمة/ كتاب: الوضوء/ باب: الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل ١/ ٢١/ ٣١.

جهابذة علم الحديث ونقاده على صحته، حتى بحث العلماء عن السبب في عدم تخريج البخاري لهذا الحديث في صحيحه، ولعله ما وقع من اختلاف في اسم جعفر بن أبي ثور من قِبَل شعبة في روايته له عن سِماك بن حرب(١)، وقد بين البيهقي ذلك ورد عليه

فقال البيهقي: أما البخاري فإنه لم يخرجه، ولعله إنما لم يخرج حديث ابن موهب، وأشعث، لاختلاف وقع في اسم جعفر بن أبي ثور. وقول علي بن المديني لجعفر هذا: هو مجهول، وهذا لا يعلل الحديث، وذلك لأن سفيان الثوري، وزكريا بن أبي زائدة تابعا زائدة على روايته، عن سِماك، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر. وإنما قال شعبة: عن سِماك، عن أبي ثور بن عكرمة بن جابر، وشعبة أخطأ فيه، قاله أبو عيسى الترمذي قال: وجعفر بن أبي ثور رجل مشهور، وهو من ولد جابر بن سمرة. روى عنه هؤلاء الثلاثة: سماك، وابن موهب، وأشعث بن أبي الشعثاء، ومن روى عنه مثل هؤلاء خرج عن حد الجهالة(٢).

قلت: وغاية ما في هذا الخلاف الواقع في اسم جعفر بن أبي ثور هو فقط في رواية شعبة عن سِماك، حيث رواه شعبة فقال: عن سِماك عَن أبي ثَوْر بن عِكْرِمَةَ عَنْ جَدِّهِ وهو جَابِربن سمرة(٣) فكناه "بأبي ثور بن عكرمة" بدلا من أن يسميه "جعفر بن أبي ثور" بينما رواه سفيان الثوري(٤)

---

(١) وذلك بمسند أحمد ٣٤/ ٤٤٧/ ٢٠٨٧٧، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بن حَرْبٍ، عَنْ أَبِي ثَوْرِ بن عِكْرِمَةَ، عَنْ جَدِّهِ وَهُوَ جَابِرُ بن سَمُرَةَ... فسماه أبو ثَوْرِ بن عِكْرِمَةَ بدلا من أن يسميه جعفر بن بي ثور

(٢) معرفة السنن والآثار ١/ ٤٥١

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٤/ ٤٤٧/ ٢٠٨٧٧، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بن حَرْبٍ، عَنْ أَبِي ثَوْرِ بن عِكْرِمَةَ، عَنْ جَدِّهِ وَهُوَ جَابِرُ بن سَمُرَةَ... وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده٢/ ١٢٦/ ٨٠٣ وقال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بن حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَوْرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٣٤/ ٤٠٧/ ٢٠٨١١، و الطحاوي في شرح معاني الآثار / كتاب الطهارة/ باب أكل ما غيرت النار، هل يوجب الوضوء أم لا؟ ١/ ٧٠/ ٤٢٤ من طريق مُؤَمَّلُ بن إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، قَالَ: ثنا سِمَاكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ..

وزكريا بن أبي زائدة [١] وزائدة[٢] وحماد بن سلمة [٣] جميعهم عن سِماك وقالوا عَنْ "جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْر"، ولهذا خطَّأ الترمذي والدار قطني وابن منده، شعبة في هذا الحديث.

فقال الترمذي: أخطأ شعبة في حديث سِمَاكٍ عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ أَبِي ثَوْرٍ[٤].

وقال الدار قطني: وشعبة وهم في قوله: عن أبي ثور بن عكرمة، وإنما هو: جعفر بن أبي ثور[٥].

وقال ابن منده: وهم فِيهِ شُعْبَة، وَإِنَّمَا هُوَ جَعْفَر بن أبي ثَوْر[٦].

وقد بين البخاري هذا الاختلاف الواقع في اسم جعفر من قِبَل شعبة في روايته عن سِماك، ومخالفته لسفيان وزكريا وزائدة وحماد بن سلمة في روايتهم عن سِماك،

فقال البخاري في ترجمته في تاريخه الكبير[٧]: جَعْفَر بن أبي ثَوْر بن جَابر السوَائِي العامري، قَالَ سُفْيَانُ وَزَكَرِيَّا وَزَائِدَةُ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرِ بن جَابِرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَرَ فِي لُحُومِ الْغَنَمِ وُضُوءًا، و قَالَ حَمَّادُ بن سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ جَعْفَرِ بن أبي ثَوْرٍ عَنْ جَدِّهِ جَابِرٍ

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ١٢٩/٣/ ١٤٥٦ قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، نا عُبَيْدُ اللهِ بن مُوسَى، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ ﷺ،..

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٣٤/ ٤٨٤/ ٢٠٩٥٦- قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ... وهو نفس إسناد الباب من حديث مسلم من طريق زائدة عن سِماك ١/ ٢٧٥/ ٣٦٠.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٤/ ٤٤٣/ ٢٠٨٦٩ - حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرِ بن جَابِرِ بن سَمُرَةَ، عَنْ جَدِّهِ..، وكذا أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني٣/ ١٢٩/ ١٤٥٥فقال حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، نا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بن حَرْبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بن أَبِي ثَوْرِ بن جَابِرِ بن سَمُرَةَ السُّوَائِيُّ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ

(٤) العلل الكبير للترمذي ص٤٦/ ٤٩.

(٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٣ / ٤٠٥.

(٦) فتح الباب في الكنى والألقاب ١٧٧/ ١٤٠٩.

(٧) ٢/ ١٨٧، ١٨٨/ ٢١٤٥.

[1]، وَقَالَ النَّضْرُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سِمَاكٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا ثَوْرِ بن عِكْرِمَةَ بن جَابِرِ بن سَمُرَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[2]، وَقَالَ أهل النّسَب ولد جَابر بن سَمُرَة خَالِد وَطَلْحَة ومسلمة وَهُوَ أَبُو ثَوْر، روى عَن جَعْفَر عَن عُثْمَان بن موهب وَمُحَمّد بن قيس، وَقَالَ روح ثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سِمَاكٌ وَأَشْعَثُ بن سُلَيْمٍ عَن أبي ثَوْر بن عِكْرِمَةَ عَنْ جَدِّهِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[3].

قلت: بينما ذهب ابن حبان إلى أن جعفر بن أبي ثور هو نفسه أبو ثور بن عكرمة الذي ذكره شعبة في روايته، فغاية ما فيه أن كنية جعفر هي أبو ثور ككنية أبيه، واسم أبيه عكرمة وكنيته أبو ثور، وعليه فإن شعبة لم يخطئ في قوله عن أبي ثور بن عكرمة، فكلاهما واحد

فقال ابن حبان: جَعْفَر بن أبي ثَوْر كُنْيَتُهُ أَبُو ثَوْر وَاسم أَبِيه عِكْرِمَة يروي عن جده جابر[4]

وقال أيضا: أبو ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة: اسمه جعفر، وكنية أبيه: أبو ثور، فجعفر بن أبي ثور هو: أبو ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة، روى، عنه عثمان بن عَبْدِ اللهِ بن مَوْهَبٍ، وَأَشْعَثُ بن أَبِي الشَّعْثَاءِ، وَسِمَاكُ بن حَرْبٍ. فمن لم يحكم صناعة الحديث توهم أنهما رجلان مجهولان، فتفهموا رحمكم الله كيلا تغالطوا فيه[5].

وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة: أَبُو ثَوْر بن عِكْرِمَة عَن جده جَابر بن سَمُرَة وَعنهُ سماك بن حَرْب، هو جَعْفَر بن أَبى ثَوْر بن جَابر بن سَمُرَة الَّذِي اخْرُج لَهُ مسلم حَدِيثه الْمَذْكُور فِي الْمسند اخْتلف فِيهِ على سماك، وَقد نبه الْمزي على ذَلِك، وَأفَاد أَن عِكْرِمَة اسْم أبي ثَوْر، وَأَن

(١) سبق آنفا تخريج هذه الطرق.

(٢) انظر مسند أحمد ٣٤/ ٤٨٤/ ٢٠٩٥٥، والمراد به النضر بن شميل.

(٣) رواية روح عن شعبة أخرجها الطبراني في معجمه الكبير ٢/ ٢١١/ ١٨٦٣. ولكنه قال في إسناد الطبراني "جعفر بن أبي ثور"

(٤) الثقات لابن حبان ٤/ ١٠٥/ ٢٠٢٥.

(٥) صحيح ابن حبان ٣/ ٤٠٨/ ١١٢٦.

أَبَا ثَوْر كنية جَعْفَر، فَلَا وَجه لاستدراكه[١].

وقال موسى بن هارون: روى عن جعفر بن أبي ثور ثلاثة نفر: روى عنه: عثمان بن عبد الله بن موهب، وسِماك بن حرب، وأشعث بن أبي الشعثاء، وكان يكنى: أبا ثور، وهو من ولد جابر بن سمرة، وأحسبه جده أبا أمه[٢].

قال الدار قطني معقبا عليه: قول موسى بن هارون يصحح قول شعبة: عن أبي ثور بن عكرمة، ويجوز أن تكون كنية عكرمة أبا ثور، مثل كنية ابنه[٣].

قلت: وعليه فلا خلاف على شعبة أصلا في روايته للحديث عن سِماك عن أبي ثَور بن عكرمة إذ هو نفسه جعفر بن أبي ثور، فضلا عن أنه قد رواه جماعة عن سِماك غير شعبة قال جميعهم: جعفر بن أبي ثور، وعلى أية حال فلم يخرج مسلم الحديث من طريق شعبة عن سِماك، وإنما أخرجه من طريق زائدة عن سِماك، كما أخرج مسلم الحديث من طرق أخرى من غير طريق سماك، فأخرجه عن عثمان بن عبد الله بن موهب، وأشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور[٤]، وللحديث أصل وله شاهد صحيح أيضا من حديث البراء بن عازب في غير صحيح مسلم[٥]، كما مر بيانه، وإن كان ابن حجر قال في جعفر بن أبي ثور أنه مقبول[٦] – وقد تفرد

(١) ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤/ ١٢٤٥

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ) ١٣/ ٤٠٥، ٤٠٦

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ١٣/ ٤٠٦.

(٤) انظر صحيح مسلم / كتاب: الحيض/ باب: الوضوء من لحوم الإبل ١/ ٢٧٥/ ٣٦٠.

(٥) سبق تخريجه بصحيحي ابن خزيمة وابن حبان.

(٦) تقريب التهذيب ص١٤٠/ ٩٣٣.

بالحديث في صحيح مسلم – فإن ابن حجر نفسه هو من نقل تصحيح المحدثين لهذا الحديث[١]، مما يدل على أن مصطلح مقبول لا يدل في مطلقه على التليين والتضعيف عند التفرد، لا سيما ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما.

٢- رافِع مولى مروان بن الحَكَم.

قال ابن حجر: رافِع مولى مَروان بن الحَكَم وبوَّابِه، مقبول من الثالثة خ م ت س[٢].

قلت: لم يخرج له مسلم سوى حديث واحد بكتاب صفات المنافقين وأحكامهم[٣] قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بن حَرْبٍ، وَهَارُونُ بن عَبْدِ اللهِ – وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ – قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بن مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ حُمَيْدَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ، قَالَ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ – لِبَوَّابِهِ – إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْ: لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ مِنَّا فَرِحَ بِمَا أَتَى وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ، مُعَذَّبًا لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ الْآيَةِ؟ إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ تَلَا ابْنُ عَبَّاسٍ: {وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ}[٤]، هَذِهِ الْآيَةَ، وَتَلَا ابْنُ عَبَّاسٍ: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا}[٥]، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «سَأَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ، إِيَّاهُ وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ، فَخَرَجُوا قَدْ أَرَوْهُ أَنْ قَدْ أَخْبَرُوهُ بِمَا سَأَلَهُمْ عَنْهُ وَاسْتَحْمَدُوا بِذَلِكَ إِلَيْهِ، وَفَرِحُوا بِمَا أَتَوْا مِنْ كِتْمَانِهِمْ إِيَّاهُ، مَا سَأَلَهُمْ عَنْهُ»

كما أخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه عن عَلْقَمَةَ بن وَقَّاصٍ، وأخرجه أيضا عن

(١) انظر تهذيب التهذيب٢/ ٨٧/ ١٣٢.

(٢) تقريب التهذيب ص٢٠٥/ ١٨٧١.

(٣) ٤/ ٢١٤٣/ ٢٧٧٨.

(٤) آل عمران: آية ١٨٧.

(٥) آل عمران: آية ١٨٨.

حُمَيْدِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ، فقال البخاري: ثَنِي إِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَلْقَمَةَ بن وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِبَوَّابِهِ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ،.. به، ثم قال البخاري: تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا الحَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ مَرْوَانَ:... بِهَذَا [١]

أما عن رافع فقد قال عنه المزي في تهذيب الكمال وابن حجر في تهذيب التهذيب: رافع المدني بواب مروان بن الحكم، أرسله مروان إلى عَبد الله بن عباس يسأله عن قوله تعالى: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا}[٢] حكى ذلك عنه حميد بن عَبْد الرَّحْمَنِ بن عوف، وعلقمة بن وقاص الليثي، وكأنهما سمعا منه جواب ابْن عباس[٣]، قال المزي: ذكره البخاري والنَّسَائي في هذا الحديث[٤]،وقال ابن حجر: وقد روى الخبر المذكور مسلم والترمذي أيضا، وفيه ذكر رافع[٥]. وقال الذهبي في الكاشف: رافع بوَّاب مروان، عن ابن عباس، وعنه علقمة بن وقاص وغيره[٦]، وقال ابن أبي حاتم: رافع المديني بواب مروان روى عن... روى عنه... سمعت أبي يقول ذلك[٧] وتركه مبيضا هكذا.

قلت: وقد اتفق الشيخان على تخريج هذا الحديث كما مر آنفا، وأخرجه أيضا الترمذي في

---

(١) كتاب تفسير القرآن / بَابُ (لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا)٦/ ٤٠/ ٤٥٦٨.

(٢) آل عمران: آية ١٨٨.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٣٩، ٤٠ / ١٨٤٢، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٢، ٢٣٣/ ٤٥٠.

(٤) تهذيب الكمال ٩/ ٤٠ / ١٨٤٢.

(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٣/ ٤٥٠.

(٦) الكاشف ٣٨٩/ ١٥١٣.

(٧) الجرح والتعديل ٣/ ٤٨٢/ ٢١٧٥.

سننه[١] والنسائي في السنن الكبرى[٢] وأحمد في مسنده[٣] من طريق الحَجَّاجُ بن مُحَمَّدٍ.. به عند مسلم، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ[٤].

وقد أخرجوه جميعا بهذا السياق ولم يأت في أسانيدهم تصريح برواية رافع لهذا الحديث، فالظاهر أن حُمَيْدَ بن عبد الرحمن بن عَوف وعلقمة بن أبي وقاص هما من رويا الحديث عن ابن عباس، ولعلهما كانا حاضرين سؤال رافع له، فذكرا رافعا ليبينا تفاصيل الواقعة، والباعث لجواب ابن عباس، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر، والإمام البلقيني[٥].

قال ابن حجر: والذي يتحصل لي من الجواب عن هذا الاحتمال[٦] أن يكون علقمة بن وقاص كان حاضرا عند ابن عباس لما أجاب، فالحديث من رواية علقمة عن ابن عباس، وإنما قص علقمة سبب تحديث ابن عباس بذلك فقط، وكذا أقول في حميد بن عبد الرحمن[٧].

قلت: وقوى ذلك عنده أن بعض الروايات خلت من ذكر رافع أصلا، وقد نبه الحافظ على

---

(١) أبواب تفسير القرآن / باب: ومن سورة آل عمران ٥/ ٨٣/ ٣٠١٤.

(٢) كتاب التفسير / سورة آل عمران قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا} [آل عمران: ١٨٨] ١٠/ ٥٦/ ١١٠٢٠

(٣) ٤/ ٤٤٤/ ٢٧١٢.

(٤) سنن الترمذي / أبواب تفسير القرآن / باب: ومن سورة آل عمران ٥/ ٨٣/ ٣٠١٤.

(٥) انظر الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص ٣٤٣، ٣٤٥.

(٦) أراد ابن حجر الجواب على إشكال رواية ابن جريج عن ابن أبي مُلَيكة الحديث تارة عن حُميد بن عبد الرحمن، وتارة عن علقمة بن أبي وقاص، أي الاختلاف على ابن جريج في شيخ شيخه، فقال ابن حجر: فكأن ابن أبي مليكة حمله عن كل منهما، وحدث به ابن جريج عن كل منهما، فحدث به ابن جريج تارة عن هذا، وتارة عن هذ ا (انظرفتح الباري/ باب: قَوْلُهُ بَابُ {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا} آل عمران ١٨٨، ٨/ ٢٣٤).

(٧) المصدر السابق ٨/ ٢٣٤.

ذلك، فذكر أن الإمام إسحاق بن راهويه أخرج الحديث في "مسنده" فلم يذكر رافعا بواب مروان فقال ابن حجر: أخرجه الإمام الكبير أبو محمد إسحاق بن راهويه في "مسنده" عن رَوْح بن عبادة، حدثنا محمدُ بن عبد الملك بن جُرَيج، عن أبيه، عن ابن أبي مُليكَة، أنَّ حُمَيْدَ بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أن مروان بعث إلى ابن عباس: والله لَئِنْ كان كلُّ امرىءٍ منَّا فَرِح بما أتى وأحبَّ أن يُحمد بما لم يفعل معذبًا، لنُعذّبنَّ أجمعون، فقال ابن عباس: إنما أُنزلت في أهل الكتاب، فذكر الحديث كما تقدم(١).

قال ابن حجر: وهكذا رواه الإسماعيلي في "مستخرجه" من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر النَّيسابوريِّ، عن روح بن عبادة، إلا أنَّه لم يَسُقْ لفظه(٢)، وذَهَل الحاكم فرواه في "المستدرك" من طريق إسحاق بن راهويه، وزعم أنَّ الشيخين لم يخرجاه(٣).

قلت: ولفظه عند الحاكم قال: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بن مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بن عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ رَوْحُ بن عُبَادَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بن عَبْدِ الْمَلِكِ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ بن جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ حُمَيْدَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بَعَثَ إِلَى ابنِ عَبَّاسٍ: وَاللهِ لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ مِنَّا إِنْ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ... الحديث(٤)

---

(١) لم أقف عليه في مسند إسحاق بن راهويه، وإنما نقل ذلك السخاوي عن ابن حجر في كتاب الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص٣٤٤، قال الإمام السخاوي في الجواهر والدرر: وقد ظفَرْتُ بعدَّة أسئلة بخط المذكور أرسل بها لصاحب الترجمة، وأجابه عنها، فرأيت إثبات بعضها هنا ليستفاد. ١/ ٣٤١، قلت: والمراد بالمذكور: الإمام البلقيني، والمراد بصاحب الترجمة: الحافظ ابن حجر.

(٢) المصدر السابق ص٣٤٤، ولم أقف على مستخرج الإسماعيلي.

(٣) كتاب التفسير / ومن تفسير سورة آل عمران ٢/ ٣٢٧/ ٣١٧١، قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. قلت: وقد وهم الحاكم في ذكره هذا الحديث في المستدرك كما قال ابن حجر، حيث أن هذا الحديث متفق عليه.

(٤) مستدرك الحاكم على الصحيحين / كتاب التفسير / ومن تفسير سورة آل عمران ٢/ ٣٢٧/ ٣١٧١.

قال ابن حجر: وظاهر سياق رواية محمد - أي محمد بن عبد الملك بن جُرَيج في روايته السابقة عن أبيه - يشعر بأن حُميدَ بن عبد الرحمن كان عند ابن عباس لمَّا جاءه رسول مروان، ويؤيِّدُ ذلك عدمُ ذكرِه الرسول هنا وتسميته؛ لأنه غيرُ مقصود بالرواية(١).

ورد ابن حجر على من أعلَّ الخبر بأن رافعا غير معروف، بأن سياق محمد بن عبد الملك بن جُريج، الذي أخرج الإسماعيليُّ إسناده فقط، فإنَّ ظاهره أنه مِنْ رواية حُميد بن عبد الرحمن، عن ابن عباس، إذ لا ذِكْر لرافعٍ فيه أصلًا، والله أعلم(٢).

كما رجح الإمام جلال الدين البلقيني ما رجحه الحافظ ابن حجر في كون الحديث من رواية حُميد وعلقمة، وأنهما سمعا قول مروان لبوابه، أو سمعا قول ابن عباس لبواب مروان، ولم يرويا ذلك عن رافع، فلا يكون لبواب مروان رواية، وقوى ذلك عنده أن أصحاب الأطراف كالمزي(٣) وغيره أخرجوا هذا الحديث في ترجمة حُميد بن عبد الرحمن عن ابن عباس، وفي ترجمة علقمةَ بن وِقاص عن ابن عباس، ليس فيه لرافعٍ بوَّابِ مروانَ روايةٌ.

فقال البلقيني: والأرجحُ ما صنعه في الأطراف(٤)، ويكون حميدٌ وعلقمةُ قد سمعا قولَ مروان لبوابه، أو سمعا قولَ ابنِ عبَّاسٍ لبوَّابِ مروان الذي هو المسنِد، فلم يرويا ذلك عَنْ رافعٍ أصلًا،

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص ٣٤٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٤٨.

(٣) انظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، حديث: أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع! إلى ابن عباس... فأورده تحت ترجمته لحميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهريُّ المدنيُّ، عن ابن عباس ٤ / ٣٨١/ ٥٤١٤، وأورده أيضا تحت ترجمته لعلقمة بن وقاص الليثيُّ المدنيُّ عن ابن عباس٥/ ١٨٢/ ٦٢٨٤.

(٤) أي ما فعله الإمام المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

فلا يُذْكَرُ رافع في الرواة لهذا الحديث[١].

واستشكل البلقيني قول الذهبي في الكاشف في ترجمة رافع "رافع بواب مروان عن ابن عباس، وعنه علقمة بن وقاص وغيره[٢]" قال: وهذا يقتضي أن يكونَ رافعٌ هو الذي روى عنه علقمة بن وقَّاص وغيرُه هذا الحديث[٣]، فسأل عن ذلك ابن حجر، فأجابه ابن حجر بأن الذهبي في الكاشف قد اختصر ما قاله المزي في الكمال فلم يسلم اختصاره،

فقال ابن حجر: ما وقع في "الكاشف" مِنْ ترجمة رافع، فتلك آفةُ الإجحاف في الاختصار، فإنَّ نصَّ المزِّيِّ في "التهذيب"[٤]: رافع المدني، بواب مروان بن الحكم، أرسله مروانُ إلى ابن عباس يسأله عن قول الله تعالى: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا}[٥]، حكى ذلك عنه حُميد بن عبد الرحمن بن عوف، وعلقمةُ بن وقَّاص، وكأنَّهما سمعا منه جوابَ ابنِ عباس، روي له البخاري والنَّسائي. انتهى[٦].

كما استنكر ابن حجر على المزي أن يترجم لرافع بواب مران، وكأنه الراوي للحديث،

---

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص ٣٤٣.

(٢) الكاشف ٣٨٩/ ١٥١٣.

(٣) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص ٣٤٣.

(٤) تهذيب الكمال ٩/ ٤٠/ ١٨٤٢

(٥) سورة آل عمران: آية ١٨٨.

(٦) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص ٣٤٨، قلت: وبالرجوع لترجمة رافع في تهذيب الكمال تبين أن المزي لم يقل: روي له البخاري والنَّسائي، وإنما قال: ذكره البخاري والنَّسَائي في هذا الحديث (تهذيب الكمال ٩/ ٤٠/ ١٨٤٢) ولا شك أن مجرد ذكره في الحديث لا يقتضي بالضرورة الرواية له.

فأخذ على المزي في ترجمته له عدة مآخذ، فقال ابن حجر: وعليه فيه مآخذ:

الأول: أنَّ هذا البواب لم يذكرهُ أحدٌ في رجال الصحيحين، لا الكَلَاباذِي[١]، ولا ابن مَنْجُويَة[٢]، ولا ابن طاهر[٣]، ولا عبد الغني[٤]، ولا غيرهم، ولم أرَ أحدًا مِمَّن صنَّف في أسماء الرجال مُطلقًا أفرده بترجمة، لا البخاري[٥]، ولا ابن أبي خيثمة[٦]، ولا ابنُ سعد[٧]، ولا ابنُ حِبَّان[٨]، ولا ابن عَدِيٍّ[٩]، ولا غيرهم، نعم أورده ابن أبي حاتم مختصرًا جدًا، فقال: رافع المدني بواب مروان روى عن... روى عنه.... سمعت أبي يقولُ ذلك[١٠]. هكذا رأيتُه في عدة نسخ من كتاب "الجرح والتعديل"، منها نسخة قديمة جدًا، قُرِئت على أصحاب المصنف قبل الأربعمائة، فلم يذكر شيخه، ولا الرَّاوي عنه، مع أنَّ هذا الحديث الذي جاء ذِكرُه فيه مشهور،

(١) أي لم يذكره أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) في كتابه الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه (رجال صحيح البخاري).

(٢) أي لم يذكره أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر بن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨ هـ) في كتابه رجال صحيح مسلم.

(٣) أي لم يذكره محمد بن طاهر بن علي بن أحمد بن القيسراني المقدسي(المتوفى: ٥٠٧ هـ) في كتابه الجمع بين رجال الصحيحين أو في كتابه أسامي ما اشتمل عليه الصحيحين (مشايخ الإمامين الذين أخرجا عنهم قي الصحيحين)

(٤) أي عبد الغني المقدسي(ت ٦٠٠ هـ) فله كتاب في رجال الشيخين، له نسخة شبه تامة بخطه تقع في ستين ورقة (انظر الكتب التي أفردت رجال الشيخين أو أحدهما لعبد الله بن محمد السحيم ص ٨).

(٥) أي لم يذكر البخاري له ترجمة في تاريخيه الأوسط، والكبير، وكذا لم يذكره في الضعفاء الصغير.

(٦) أي لم يذكر ابن أبي خيثمة ترجمة له في تاريخه الكبير.

(٧) أي لم يذكر ابن سعد له ترجمة في طبقاته الكبرى.

(٨) أي لم يذكره ابن حبان في الثقات ولا المجروحين.

(٩) أي لم يذكره ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال

(١٠) الجرح والتعديل ٣/ ٤٨٢/ ٢١٧٥.

قد أخرجه ابنُ أبي حاتم في "تفسيره[١]". فلو كان هو المقصود بالرِّواية فيه، لما خفِيَ عليه حالُ شيخِه والراوي عنه. وكأنَّه لما رأى اسمه في هذا الحديث، احتمل عنده أن يكونَ له روايةٌ غيرُ هذا، فسأل أباه عنه، فلم يستحضر، فكتبه احتياطًا، وبيَّض له، فكأنه لم يذكره.

الثاني: أن المِزِّيَّ قد خالفَ ذلك في "الأطراف[٢]" تبعًا لأبي مسعود [٣]وخلفٍ[٤]، وابنِ طاهرٍ[٥]، فجعل هذا الحديث في ترجمتي حُميد بن عبد الرحمن وعلقمة بن وقاص، ولم يذكره في ترجمة رافع. وكذا صنع الحُميدي في "الجمع بين الصحيحين[٦]".

الثالث: اقتصار المزِّي في ترجمته على ذكر البخاري والنَّسائي عجيبٌ، فإنَّ الخبر المذكور اتَّفقَ مسلمٌ والترمذيُّ والنسائي جميعًا على تخريجه مِنْ طريق حجَّاج بن محمد، وسياق الترمذي

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم / سورة آل عمران / تفسير قوله تعالى: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أتوا ٣/ ٨٣٩/ ٤٦٤٧ قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن يُونُسَ بن الْمُسَيَّبِ، وَمُحَمَّدُ بن عَمَّارٍ قَالا: ثنا حَجَّاجُ ابن مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ حُمَيْدَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ لِبَوَّابِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ... الحديث

(٢) انظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، حديث: أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع! إلى ابن عباس... فأورده المزي تحت ترجمته لحميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهريُّ المدنيُّ، عن ابن عباس ٤ / ٣٨١/ ٥٤١٤، وأورده أيضا تحت ترجمته لعلقمة بن وقاص الليثيُّ المدنيُّ عن ابن عباس٥/ ١٨٢/ ٦٢٨٤

(٣) أي أبو مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد بن عبيد(المتوفى سنة إحدى وأربعمائة) في كتابه الأطراف على الصحيحين.

(٤) أي خلف بن محمد الواسطي (المتوفى سنة أربعمائة) في كتابه أحاديث الصحيحين.

(٥) أي محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (المتوفى سنة سبع وخمسمائة) في كتابه أطراف الكتب الستة.

(٦) انظر الجمع بين الصحيحين / الْمُتَّفق عَلَيْهِ من مُسْند أبي الْعَبَّاس عبد الله بن الْعَبَّاس بن عبد الْمطلب ﷺ٢/ ١٥/ ٩٩٢ حيث أورد الحميدي هذا الحديث من رواية حميد بن عبد الرحمن - فقال: السَّادِس عشر: عَن حميد بن عبد الرَّحْمَن أَن مَرْوَان قَالَ: اذْهَبْ يَا رَافع - لِبَوَّابِهِ - إِلَى ابْن عَبَّاس فَقل لَهُ: لَئِن كَانَ كل امرئٍ منا فَرح بِمَا أَتَى، وَأحب أَن يحمد بِمَا لم يفعل معذبًا، لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ... الحديث.

والنسائي مثلُ سياق مُسلم كما تقدَّم ذلك. وأما البخاريُّ، فقد ساقه مِنْ طريق هشام بن يوسف مثلَ سياق حجاج[١]، فأيُّ معنى لتخصيص البخاري والنسائي بالذكر، والإضراب عَنْ ذكر مسلم والترمذي؟! هذا ذهول شديد! وهذا الموضع قد تعقَّبناه عليه في "تلخيص التهذيب"، وإذا تقرر هذا، فقد تبيَّن أنَّ صاحبَ "الكاشف[٢]" تبع صاحب "التهذيب[٣]" في وهمه، وزاد عليه بأنْ أوهَمَ أنَّ لرافع رواية أخرى غير المشارِ إليها[٤]، ولا وُجودَ لذلك أصلًا، والله ﷻ أعلم بالصواب[٥].

قلت: ومما سبق يتبين رجحان ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر والإمام البلقيني في كون الحديث من رواية حُميد بن عبد الرحمن، وعلقمة بن أبي وقَّاص عن ابن عباس، وأن ذكر رافع في الإسناد إنما هو من ذكر تفاصيل الواقعة. وهذا تلخيص للأدلة السالف ذكرها:

١- لم يأت في الحديث تصريح برواية رافع للحديث، فلم يصرح فيه حُميد بن عبد الرحمن أوعلقمة بن وقّاص أنهما سمعاه من رافع.

(١) سبق تخريج هذه الطرق وبيان موضع التخريج عند البخاري ومسلم والترمذي والنسائي في بداية الكلام على رافع.

(٢) المراد به الذهبي في الكاشف في ترجمته لرافع ٣٨٩/ ١٥١٣ حيث قال: "رافع بواب مروان عن ابن عباس وعنه علقمة بن وقاص وغيره"، فجعل الحديث من رواية علقمة عن رافع عن ابن عباس، متبعا في ذلك وَهْمَ المزي في تهذيب الكمال في ترجمته لرافع.

(٣) المراد به المزي في تهذيب الكمال ٩/ ٤٠/ ١٨٤٢

(٤) حيث قال الذهبي في ترجمة رافع: عن ابن عباس، وعنه علقمة بن وقاص، وغيره (الكاشف ٣٨٩ / ١٥١٣) فربما يوهم ذلك أنه روي له علقمة هذا الحديث، وروى له راو آخر غير هذا الحديث.

(٥) انظر في هذا كله: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص ٣٤٨، ٣٤٩.

٢- أخرج الحديث ابن راهويه في مسنده[١]، والحاكم في مستدركه[٢]، والإسماعيلي في مستخرجه[٣]، من طريق مُحَمَّدُ بن عَبْدِ الْمَلِكِ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ بن جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ عن ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عن حُمَيْدَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ولم يذكر فيه رافعا أصلا، مما يدل على أن ذكر رافع في بعض الطرق الأخرى كالبخاري ومسلم إنما هو من باب ذكر تفاصيل الواقعة، وأنه ليس مقصودا في الرواية.

٣- أن أصحاب الأطراف ذكروا هذا الحديث تحت ترجمتهم لحُميد بن عبد الرحمن، وعلقمة بن أبي وقَّاص، ولم يذكروه تحت ترجمة لرافع بواب مروان، مما يدل على أنهم جميعا يرون أنه من رواية حميد وعلقمة، لا من رواية رافع، وكذا فعل الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين، فذكر الحديث من رواية حُميد بن عبد الرحمن[٤].

٤- لم يذكر رافعا أحدٌ من أصحاب المصنفات التي جمعت رجال الصحيحين، مما يدل على أن هؤلاء المصنفين لم يروا رافعا راويا لهذا الحديث، وإلا لعدوه من رجال الصحيحين.

٥- أن ابن أبي حاتم ذكر رافعا في الجرح والتعديل وبيض له فقال روى عن... وروى عنه... [٥]ولم

---

(١) لم أقف عليه في مسند ابن راهويه، وإنما نقل ذلك السخاوي عن ابن حجر في كتاب الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص٣٤٤

(٢) كتاب التفسير / ومن تفسير سورة آل عمران ٢/ ٣٢٧/ ٣١٧١.

(٣) لم أقف على المستخرج، وإنما ذكره ابن حجر ونُقل عنه في كتاب الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي / مراسلة جلالا الدين البلقيني لابن حجر / القول في رواية رافع بواب مروان عن ابن عباس ص٣٤٤

(٤) الجمع بين الصحيحين / الْمُتَّفق عَلَيْهِ من مُسْند أبي الْعَبَّاس عبد الله بن الْعَبَّاس بن عبد الْمطلب ﷺ ٢/ ١٥/ ٩٩٢ حيث أورد الحميدي هذا الحديث من رواية حميد بن عبد الرحمن - فقال: السَّادِس عشر: عَن حميد بن عبد الرَّحْمَن أَن مَرْوَان قَالَ: اذْهَبْ يَا رَافع - لِبَوَّابِهِ - إِلَى ابْن عَبَّاس فَقل لَهُ: لَئِن كَانَ كل امرئٍ منا فَرح بِمَا أَتَى، وَأحب أَن يحمد بِمَا لم يفعل معذبًا، لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ... الحديث.

(٥) الجرح والتعديل ٣/ ٤٨٢/ ٢١٧٥.

يذكر شيوخه وكذا لم يذكر تلاميذه، رغم اطلاع ابن أبي حاتم على هذا الحديث وإخراجه له في تفسيره [١]، مما يدل على أنه لم يكن يرى أن هذا الحديث من روايته، ولعله بيض له ليجد له رواية أخرى فلم يجد، كما ذهب إليه ابن حجر.

٦- لم يقم أحد من أصحاب التراجم بترجمة مفردة لرافع - خلاف هذه الترجمة المبتورة لابن أبي حاتم - إلا المزي في تهذيب الكمال[٢] ومن تبعه على تهذيبه بالاختصار كالذهبي في الكاشف[٣]، وابن حجر في التهذيب، وقد استنكر ابن حجر على المزي في ترجمته لرافع، حيث أن صنيع المزي في تهذيب الكمال يخالف صنيعه في الأطراف، لأنه أخرجه في الأطراف من حديث حُميد بن عبد الرحمن، وعلقمة بن وقاص، ولم يذكره من حديث رافع.

وجدير بالذكر أنني لم أجد في ترجمة المزي لرافع في تهذيب الكمال قولا يجزم فيه برواية رافع لهذا الحديث، وإنما قال في ترجمته: رافع المدني بواب مروان بن الحكم أرسله مروان إلى عَبد الله بن عباس يسأله عن قوله تعالى: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْاوَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا}[٤]، حكى ذلك عنه حميد بن عَبْد الرَّحْمَنِ بن عوف، وعلقمة بن وقاص الليثي، وكأنهما سمعا منه جواب ابْن عباس. ذكره البخاري والنَّسَائي في هذا الحديث [٥].

فلم يجزم المزي أن علقمة وحُميد سمعا من رافع جواب ابن عباس، كما أن المزي لم يقل:

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم / سورة آل عمران / تفسير قوله تعالى: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أتوا ٣/ ٨٣٩/ ٤٦٤٧.

(٢) ٩/ ٤٠/ ١٨٤٢

(٣) ١٥١٣/٣٨٩

(٤) سورة آل عمران: آية ١٨٨.

(٥) ٩/ ٤٠/ ١٨٤٢

روي له البخاري والنَّسائي، وإنما قال: ذكره البخاري والنَّسَائي في هذا الحديث[١]، وهذا تعبير مغاير، فمجرد ذكره في الحديث لا يقتضي بالضرورة رواية الحديث عنه.

وأخيرا أقول: إن كان ابن حجر ترجم لرافع في تقريب التهذيب كنهج له في إيراد ترجمة مختصرة لمن ترجم لهم المزي في تهذيب الكمال، فإن ابن حجر نفسه هو من أخذ المآخذ على المزي في إيراده ترجمة لرافع، وهو من أقام الأدلة والبراهين التي ترجح أن الحديث من رواية حُميد وعلقمة، وإنما ذُكر رافع لبيان تفاصيل الواقعة، فلا يلام الشيخان على إخراجهما لهذا الحديث، والله تعالى أعلى وأعلم.

٣-عبد الرحمن بن مِهران المدني أبو محمد مولى الأزد.

قال ابن حجر: عبد الرحمن بن مِهْران المدني أبو محمد مولى الأزد مقبول من الثالثة م س[٢]

قلت: لم يخرج له مسلم سوى حديث واحد بكتاب المساجد ومواضع الصلاة/باب: أحب البلاد إلى الله مساجدها [٣] قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بن مَعْرُوفٍ، وَإِسْحَاقُ بن مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَنَسُ بن عِيَاضٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُبَابٍ، فِي رِوَايَةِ هَارُونَ، وَفِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ، حَدَّثَنِي الْحَارِثُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مِهْرَانَ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللهِ أَسْوَاقُهَا»

وهو عَبْد الرَّحْمَن بن مِهران المدني، أَبُو مُحَمَّد مولى الأَزد، ويُقال: مولى مُزَيْنَةَ، ويُقال: مولى أَبِي هُرَيْرة، روى عن: أَبِي مروان الأَسلميّ، وأبي هُرَيْرة، ورَوَى عَنه الحارث بن عبد الرحمن بن أَبي ذباب، وسَعِيد الجريري، وسَعِيد المقبري وابنه مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَنِ بن

(١) ٩/ ٤٠/ ١٨٤٢

(٢) تقريب التهذيب٣٥١/ ٤٠١٩

(٣) ١ / ٤٦٤/ ٦٧١

مهران، ونافع بن سُلَيْمان، والوليد بن كثير المدني[١].

قال أبو الفتح الأزدي: مجهول[٢]

قلت: وهو ليس بمجهول، بل عدله غير واحد من العلماء، فقال أَبُو حاتم: صالح[٣]، وقال الدارقطني: شيخ مدني يعتبر به [٤]، وقال الذهبي: صدوق[٥]، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب الثقات[٦]، وكذا ذكره ابن خلفون في كتاب الثقات[٧] وترجم له البخاري في تاريخه الكبير[٨]

وقد أخرج أصحاب الصحاح لعبد الرحمن بن مهران هذا الحديث، فأخرجه ابن خزيمة[٩] وابن حبان[١٠] وكذا أخرجه أبو عوانة في مستخرجه[١١].

فحُكمُ أبي الفتح الأزدي بجهالة عبد الرحمن بن مِهران حكم مردود بتوثيق العلماء له،

---

(١) تهذيب الكمال ١٧/ ٤٤٣/ ٣٩٧٠ .

(٢) تهذيب التهذيب٦/ ٢٨٢/ ٥٥٣.

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٢٨٥/ ١٣٥٥.

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥ هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان٤٢/ ٢٨١

(٥) الكاشف٦٤٦/ ٣٣٢٤.

(٦) ٥ / ١٠٧/ ٤٠٧٥ .

(٧) إكمال تهذيب الكمال٨/ ٢٣٨/ ٣٢٥٦.

(٨) ٥/ ٣٥٢/ ١١١٥ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

(٩) صحيح ابن خزيمة / كتاب الصلاة / باب فضل المساجد إذ هي أحب البلاد إلى الله / ذكر البيان بأن خير البقاع في الدنيا المساجد / ذكر البيان بأن المساجد أحب البلاد إلى الله ١٢٩٣ / ٢٦٩/ ٢ .ﷺ.

(١٠) صحيح ابن حبان / كتاب الصلاة/ باب المساجد/ ذكر البيان بأن المساجد أحب البلاد إلى الله ﷺ ٤/ ٤٧٧/ ١٦٠٠.

(١١) مستخرج أبي عوانة/ كتاب الصلاة / باب بيان فضيلة المساجد، وثواب بانيها ١/ ٣٢٦/ ١١٥٥.

وتعديلهم إياه، كما سبق بيانه، كما أنه مندفع بتخريج أصحاب الصحاح له.

وقد سبق قول ابن حجر بأن جهالة الحال مندفعة عن جميع من أُخرج لهم في الصحيح، لأنهما اشترطا العدالة في الرواة، ومع المعدل زيادة علم لم يطلع عليها من جهَّل [١].

كما أن لهذا الحديث الذي أخرجه مسلم لعبد الرحمن بن مهران أصل ومعنى في صحيح مسلم وغيره، حيث جاء في صحيح مسلم عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: لَا تَكُونَنَّ إِنِ اسْتَطَعْتَ، أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا، فَإِنَّهَا مَعْرَكَةُ الشَّيْطَانِ، وَبِهَا يَنْصِبُ رَايَتَهُ [٢].

كما أن للحديث شواهد ا بنحوه في غير صحيح مسلم، فأخرج ابن حبان في صحيحه[٣] و الحارث في مسنده [٤] و البيهقي في سننه الكبرى[٥] شاهدا للحديث عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ قَالَ: "لَا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ جِبْرِيلَ" فَسَأَلَ جِبْرِيلَ فَقَالَ لَا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ مِيكَائِيلَ فَجَاءَ فَقَالَ: "خير البقاع المساجد وشرها الأسواق"[٦]

قال البيهقي بعد تخريجه للحديث: وفي هذا المعنى أخبار كثيرة [٧]

---

(١) انظر هدي الساري بتصرف ١/ ٣٨٤.

(٢) كتاب فضائل الصحابة / باب من فضائل أم سلمة أم المؤمنين ﵂ ٤/ ١٩٠٦/ ٢٤٥١.

(٣) كتاب الصلاة / ذكر البيان بأن خير البقاع في الدنيا المساجد٤/ ٤٧٦/ ١٥٩٩.

(٤) كتاب الصلاة / باب فضل المساجد ١/ ٢٤٩/ ١٢٤.

(٥) جماع أبواب ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم / باب: كان لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ٧١/ ٨١/ ١٣٣٣٢.

(٦) قلت: إسناده ضعيف فمداره على عطاء بن السَّائب، وهو صدوق اختلط (تقريب التهذيب ٣٩١/ ٤٥٩٢) والراوي عنه جرير بن عبد الحميد سماعه منه بعد الاختلاط (انظر الاغتباط لمن رمي من الرواة بالاختلاط ٢٤١/ ٧١، الضعفاء الكبير ٣/ ٣٩٨/ ١٤٣٨، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)ص١٠٤) .

(٧) السنن الكبرى / جماع أبواب ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم / باب: كان لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ٧١/ ٨١/ ١٣٣٣٢.

قلت: كما أخرج أحمد والحاكم شاهدا للحديث عن جُبَير بن مُطعَم[1]، وكذا أخرج

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٢٧/ ٣٠٨/ ١٦٧٤٤ قال أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بن مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مُحَمَّدِ بن عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟ قَالَ: فَقَالَ: " لا أَدْرِي " فَلَمَّا أَتَاهُ جِبْرِيلُ عليه السلام قَالَ: " يَا جِبْرِيلُ، أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟ " قَالَ: لا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ رَبِّي عز وجل. فَانْطَلَقَ جِبْرِيلُ عليه السلام، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَمْكُثَ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ، فَقُلْتُ: لا أَدْرِي، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي ﷻ: أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟ فَقَالَ: أَسْوَاقُهَا " وأخرجه الحاكم في مستدركه من طريق زهير بن حمد بكتاب البيوع ٢ / ٩/ ٢١٤٨ بلفظه عند أحمد، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ

قلت: و إسناده ضعيف، فيه عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشم، قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث (تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/ ٧٢) وقال أيضا: ليس بذاك، وقال مرة: ضعيف في كل أمره، وقال أبو حاتم: لين الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه(الجرح والتعديل ٥/ ١٥٤/ ٧٠٦) وقال النسائي: ضعيف، وقال قال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه، وقال الترمذي: صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه (تهذيب الكمال ١٦/ ٨٤ / ٣٥٤٣) وقَالَ الترمذي أيضا: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مُحَمَّدِ بن عَقِيلٍ، قَالَ: رَأَيْتُ أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بن إِبْرَاهِيمَ وَالْحُمَيْدِيَّ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِهِ، وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ (العلل الكبير كتاب الطهارة / مفتاح طهور الصلاة ص٢٢)، وقال يَعْقُوب: وابن عقيل صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جدا(تهذيب الكمال١٦/ ٨١/ ٣٥٤٣)وقال العجلي: مدني تابعي جائز الحديث (الثقات ٢٧٧/ ٨٨٠) وقال ابن حجر: صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بآخرة (التقريب٣٢١/ ٣٥٩٢) و قال ابن سعد: كَانَ منكر الْحَدِيث، لا يحتجون بحديثه، وكَانَ كثير العلم، (الطبقات الكبرى ٥/ ٣٩٢/ ١١٤٠) وقال الذهبي: لاَ يَرتَقِي خَبَرُه إِلَى دَرَجَةِ الصِّحَّةِ وَالاحْتِجَاجِ(سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٠٥/ ٩٨)

وفيه أيضا زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني، قال عنه ابن حجر: ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرا الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه، (التقريب ٢١٧/ ٢٠٤٩). وقال أبو حاتم: محله الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه (الجرح والتعديل ٣/ ٥٩٠/ ٢٦٧٥)، وعن أحمد قال: مقارب الحديث، وعنه أيضا أنه ثقة، وعن ابن معين قال: ضعيف، وعنه أيضا أنه ثقة، وسئل عنه مرة أخرى، فقال: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أيضا: ضعيف، وقال مرة ثالثة: ليس به بأس، عند عمرو بن أبي سلمة، عنه مناكير. وقال عثمان الدارمي: ثقة له =

الطبراني شاهدا له عن أَنَسِ بن مَالِكٍ[١]

قلت: فلا يضير مسلما أن أخرج لعبد الرحمن بن مِهران هذا الحديث الواحد، فهو حديث محفوظ، له أصل، قد وردت فيه أخبار كثيرة، كما قال البيهقي، وله شواهد في غير الصحيح، فضلا عن تعديل العلماء لعبد الرحمن بن مهران كما سبق بيانه.

أغاليط. (تاريخ الإسلام ٤/ ٣٧٦/ ٢٣) وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث لزهير بن مُحَمد فيها بعض النكرة، ثم قال: ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ (الكامل في الضعفاء٤/ ١٧٨، ١٨٧ / ٧١٤) وقال الذهبي: ثقة يغرب ويأتي بما ينكر وقال أيضا: لَهُ مَنَاكِيرُ فَلْيُحْذَرْ مِنْهَا. (الكاشف ٤٠٨/ ١٦٦٦، تاريخ الإسلام ٤/ ٣٧٦/ ٢٣) وعَد الإمام الذهبي في تلخيصه "للمستدرك" هذا الحديث منه فقال: زهير ذو مناكير هذا منها، وابن عقيل فيه لين، وله شاهد صحيح.

(١) المعجم الأوسط٧/ ١٥٤/ ٧١٤٠ قال: - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن نُوحٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بن خَالِدِ بن خِدَاشٍ، ثَنَا عُبَيْدُ بن وَاقِدٍ الْقَيْسِيُّ، عَنْ عَمَّارِ بن عُمَارَةَ الْأَزْدِيِّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِجِبْرِيلَ: «أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ » قَالَ: لا أَدْرِي قَالَ: «فَسَلْ عَنْ ذَلِكَ رَبَّكَ» قَالَ: فَبَكَى جِبْرِيلُ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، وَلَنَا أَنْ نَسْأَلَهُ؟ هُوَ الَّذِي يُخْبِرُنَا بِمَا شَاءَ، فَعَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ أَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ: خَيْرُ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ، بُيُوتُ اللهِ فِي الْأَرْضِ قَالَ: «فَأَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ »، فَعَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ أَتَاهُ، فَقَالَ: شَرُّ الْبِقَاعِ الْأَسْوَاقُ. وقال: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمَّارِ بن عُمَارَةَ، وَهُوَ أَبُو هَاشِمٍ صَاحِبُ الزَّعْفَرَانِ، إِلَّا عُبَيْدُ بن وَاقِدٍ» قلت: وإسناده ضعيف فيه عُبيد بن واقد القيسى أو الليثى، أبو عباد، يقال اسمه عباد و عبيد لقب قال ابن حجر: ضعيف (تقريب التهذيب ٣٧٨/ ٤٣٩٩) وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه (الجرح والتعديل ٦/ ٥/ ١٨)، وذكره ابن عدي في الكامل وقال: وعامة ما يرويه، لاَ يُتَابَعُ عَليه(الكامل في الضعفاء ٧/ ٥٨/ ١٥١١) وقال الذهبي: ضعفه أبو حاتم (الكاشف ٦٩٣/ ٣٦٣٦) وفيه محمد بن خالد بن خداش بن عجلان المهلبى مولاهم، أبو بكر البصرى الضرير قال ابن حجر: صدوق يغرب (التقريب ٤٧٥/ ٥٨٤٣) وذكره ابن حبان في الثقات وقال: رُبمَا أغرب عَن أَبِيه(الثقات ٩/ ١١٣/ ١٥٤٨١) وترجم له الذهبي ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا (الكاشف ٢/ ١٦٧/ ٤٨١٨، تاريخ الإسلام ٥/ ١٢٢٢/ ٤١٦) وترجم له المزي وابن حجر ولم يذكرا فيه سوى أن ابن حبان ذكره في ثقاته وقال ربما أغرب عن أبيه (تهذيب الكمال ٢٥/ ١٣٦/ ٥١٧٥، تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٠/ ١٩٥) إلا أن متن الحديث يرتقي بشاهده عند مسلم، ويرتقي بمجموع طرقه إلى الحسن لغيره.

٤- مَعْبَد بن كَعْب .

قال ابن حجر في التقريب: - مَعْبَد بن كَعْبِ بن مَالِك الأنصاري السَلَمي بفتحتين المدني، مقبول من الثالثة، خ م خد س ق [١].

قلت: لم يخرج له مسلم حديثا انفرد بروايته في الصحيح سوى حديث واحد[٢] .

وهذا الحديث بكتاب الجنائز / باب ما جاء في مستريح ومستراح منه[٣]، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن

---

(١) تقريب التهذيب ص٥٣٩/ ٦٧٨١

(٢) قلت: جملة ماله في صحيح مسلم ثلاثة أحاديث، واحد منها توبع عليه، وللآخر شاهد، أما الثالث فقد انفرد بروايته دون شاهد أو تابع وهو محل البحث.

- فالأول قد توبع عليه من أخيه محمد وذلك بكتاب الإيمان / باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار١/ ١٢٢/ ١٣٧ قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بن حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن جَعْفَرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بن جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى الْحُرَقَةِ، عَنْ مَعْبَدِ بن كَعْبٍ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللهِ بن كَعْبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ قَضِيبًا مِنْ أَرَاكٍ»

فتابعه أخوه محمد بن كعب في السماع من أخيهم عبد الله بن كعب بذات الباب ١/ ١٢٢/ ١٣٧ فقال مسلم: حَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ، وَهَارُونُ بن عَبْدِ اللهِ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بن كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَخَاهُ عَبْدَ اللهِ بن كَعْبٍ، يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ الْحَارِثِيَّ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

- أما الحديث الثاني فله شاهد من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم، وذلك الحديث بكتاب المساقاة / باب النهي عن الحلف في البيع ٣/ ١٢٢٨/ ١٦٠٧ قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بن كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبَدِ بن كَعْبِ بن مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلِفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يُنَفِّقُ، ثُمَّ يَمْحَقُ» فله شاهد بذات الباب من حديث أبي هريرة ٣/ ١٢٢٨/ ١٦٠٦ قال مسلم: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بن حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، ح وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بن يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ».

(٣) ٢/ ٦٥٦/ ٩٥٠.

سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بن أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَمْرِو بن حَلْحَلَةَ، عَنْ مَعْبَدِ بن كَعْبِ بن مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بن رِبْعِيٍّ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مُرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ، فَقَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاحُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ، وَالْبِلَادُ، وَالشَّجَرُ، وَالدَّوَابُّ»

وأخرجه مرة أخرى بذات الباب [١] ولم يصرح باسم مَعبَد، وإنما قال: عَنِ ابْنٍ لِكَعْبِ بن مَالِكٍ. فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بن سَعِيدٍ، ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللهِ بن سَعِيدِ بن أَبِي هِنْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَمْرٍو، عَنِ ابْنٍ لِكَعْبِ بن مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى بن سَعِيدٍ: «يَسْتَرِيحُ مِنْ أَذَى الدُّنْيَا وَنَصَبِهَا إِلَى رَحْمَةِ اللهِ»

قلت: مَعْبَدِ هو ابن الصحابي الجليل كَعْبِ بن مَالِك، وكان قائد أبيه بعد ما ذهب بصره[٢] وروى عَن: جابر بن عَبد اللهِ، وأخويه عَبد اللهِ بن كعب بن مالك، وعُبَيد اللهِ بن كعب بن مالك، وأبي قتادة الأَنْصارِيّ، ورَوَى عَنه: أسامة بن زيد الليثي، وعقيل بن خالد الأيلي، والعلاء بن عَبْد الرَّحْمَنِ، وعيسى بن معاوية، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن عَمْرو بن حلحلة، والْوَلِيد بن كثير، ووهب بن كيسان[٣]

ولم يذكره أحد من أصحاب التراجم بتجريح، بل نص على توثيقه، فقال العجلي: تابعي،

(١) ٢/ ٦٥٦/ ٩٥٠.

(٢) الجرح والتعديل ٨/ ٢٧٩/ ١٢٧٩.

(٣) تهذيب الكمال ٢٨/ ٢٣٧/ ٦٠٧٥، وانظر ترجمته في الكاشف٢/ ٢٧٨/ ٥٥٤١، وتاريخ الإسلام ٣/ ١٦٩/ ٢٤٥ وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٤/ ٤١٠، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص٣٨٢، والطبقات الكبرى ٥/ ٢٠٩/ ٨٦٥.

ثقة[١]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٢]وقال أحمد: آل كعب بن مالك، كلهم ثقات، كل مروي عنه الحديث[٣]. وذكره الدار قطني في كتابه "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم"[٤] وذكره ابن المديني فيمن روي عنه من أولاد العشرة[٥]، وترجم له ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[٦].

وقال الرشيد العطار: وبنو كعب بن مالك ﷺ ستة، عبيد الله، وعبد الله، وعبد الرحمن، وفضالة، ووهب ومعبد، حكى ذلك أبو زرعة الدمشقي عن أحمد بن حنبل، فمنهم أربعة اتفق الإمامان على إخراج حديثهم في الصحيحين، وهم عبيد الله، وعبد الله، وعبد الرحمن، ومعبد، وأما وهب وفضالة فلم يخرجا لهما في الصحيحين[٧].

قلت: وقد اتفق الشيخان على تصحيح هذا الحديث، فلم ينفرد مسلم بتصحيحه، وإنما

---

(١) الثقات ص٤٣٣/ ترجمة١٦٠١.

(٢) الثقات ٥/ ٤٣٢ / ترجمة٥٥٦٩.

(٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء المتوفى ٢٧٥، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري ط دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٣/ ٣٧٣/ ٣١٧٢.

(٤) ٣٤٣/ ١٠٤٤.

(٥) تسمية من روي عنه من أولاد العشرة لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤ هـ) ص١١٤/ ٥٦.

(٦) الجرح والتعديل٨/ ٢٧٩/ ١٢٧٩.

(٧) الجزء الأول من غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة ليحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الاموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢ هـ)، المحقق: محمد خرشافي، ط: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ ه، ص٢٧٢.

أخرجه البخاري في صحيحه أيضا [١]، كما صححه ابن حبان[٢]، فتخريج أصحاب الصحاح له اتفاق منهم على توثيقه وتعديله، لا سيما وقد انتقى الشيخان فأخرجا عن بعض بني كعب بن مالك دون بعض، رغم إطلاق أحمد القول بتوثيقهم جميعا، فلم يخرجا لوهب وفضالة ابنا كعب بن مالك، بينما أخرجا لأخيهما مَعبد هذا الحديث، وهذا الصنيع منهما مع ما علم عنهما من شدة التحري في الرجال، وقوة تثبتهما من المرويات، لتوثيق معتمد لمَعْبَد بن كعب.

٥- يَحيى بن يزيد الهُنائي

قال ابن حجر: يحيى بن يزيد الهُنائي بضم الهاء ثم نون خفيفة ومد، أبو يزيد، مقبول من الخامسة، ويقال هو ابن أبي إسحاق المتقدم م د [٣].

(١) كتاب الرقاق/ باب سكرات الموت ٨/ ١٠٧/ ٦٥١٢.

(٢) أخرجه في صحيحه بكتاب: الجنائز/ فصل في الموت وما يتعلق به من راحة المؤمن وبشراه / ذكر الإخبار بأن الموت فيه راحة الصالحين وعناء لطالحين معا ٧/ ٢٧٧/ ٣٠٠٧.

(٣) تقريب التهذيب ٥٩٨/ ٧٦٧٣، أماعن قول ابن حجر: "ويقال هو ابن أبي إسحاق المتقدم "، فالمراد بالمتقدم يَحيى ابن أبي إسحاق الهُنائي، وقد نبه المزي على ذلك، وذكر أن يحيي بن أبي إسحاق الهُنائي هو من روى له ابن ماجة حديثا واحدا في القرض عن أنس، وتفرد عنه عُتبة بن حُميد الضبي، فقال: ومن الأوهام وهْم: يَحْيَى بن أَبي إسحاق الهنائي، عَن: أنس بن مالك في القرض، وعَنه: عُتبة بن حُميد الضبي، روى له ابْن ماجه. ثم قال المزي: والمعروف أن الهنائي: يَحْيَى بن يَزِيد، كما يأتي في موضعه، والله أعلم. (تهذيب الكمال٣١/ ٢٠١) قلت: وكذا قال ابن حجر في تهذيب التهذيب، ثم قال: هذا الحديث أخرجه ابن ماجة من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن عُتبة بن حُمَيد، عن يحيى بن أبي إسحاق الهُنائي عن أنس، وقد رواه سعيد بن منصور في السنن عن إسماعيل بن عيَّاش، فقال: عن يزيد بن أبي إسحاق الهنائي، وكذا رواه البخاري في تاريخه من طريق إسماعيل، لكن قال: يزيد بن أبي يحيى الهنائي، قال: هكذا رأيت في الأعلام لابن قيم الجوزية(تهذيب التهذيب ١١/ ١٧٨/ ٣٠٦).

=

قلت: لم يخرج له مسلم سوى حديث واحد بكتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب المسافة التي يقصر فيها الصلاة [1] قال: وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بن يَزِيدَ الْهُنَائِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بن مَالِكٍ، عَنْ قَصْرِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ فَرَاسِخَ [2]- شُعْبَةُ الشَّاكُّ - صَلَّى رَكْعَتَيْنِ»

قال المزي: يحيى بن يزيد الهُنائي، أَبُو نصر، ويُقال: أَبُو يزيد البَصْرِيّ، رَوَى عَن: أَنَس بن مالك، والفرزدق الشاعر همام بن غالب، ورَوَى عَنه إسماعيل بن عُلَّية، وخلف بن خليفة، وشُعبة بن الحجاج، وأبو معاذ عُتبة بن حُميد الضَبي، ومحمد بن دينار الطاحي، روى له مسلم، وأَبُو دَاوُدَ حديثا واحد[3].

قلت: ولم يذكره أحد من أصحاب التراجم بتجريح، بل ذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات" وقال: يحيى بن يزِيد بن مرّة أَبُو يزِيد الْهُنائِي من هُناة يرْوى عَن أنس بن مَالك، روى عَنهُ شُعْبَة،

قلت: ثم ترجم المزي ليحيي بن يزيد الهُنائي، وقال: روى له مسلم، وأَبُو دَاوُدَ حديثا واحدا، وذكر له حديث الباب عن مسلم في قصر الصلاة، (تهذيب الكمال٣٢/ ٤٣/ ٦٩٤٧)، وكذا فعل ابن حجر في تهذيب التهذيب، ثم قال ورجح المصنف أنه يحيى بن أبي إسحاق الهنائي الذي أخرج له ابن ماجة، وقد قدمنا ذلك في ترجمته (١١/ ٣٠٢/ ٥٨٣).

قلت: فليُمَيز بين يحيي بن يزيد الهنائي الذي أخرج له مسلم وأبو داود حديثا في القصر، والذي هو محل البحث، والذي قال فيه ابن حجر في التقريب "مقبول" وبين يحيي بن أبي إسحاق الهنائي الذي أخرج له ابن ماجة حديثا في القرض، وقال عنه ابن حجر في التقريب: مجهول، وقال الذهبي: لا يعرف، تفرد عنه عُتبة بن حُميد (تقريب التهذيب ٥٨٧/ ٧٥٠٢، ميزان الاعتدال٤/ ٣٦١/ ٩٤٥١) والله أعلم.

(١) ١/ ٤٨٠/ ١٢/ ٦٩١.

(٢) الفرسخ: وَاحِدُ (الْفَرَاسِخِ) فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وهو مقياس من مقاييس الطول، يقدر بثلاثة أميال، أو اثني عشر ألف ذراع، نحو ثمانية كيلو مترات (مختار الصحاح١/ ٢٣٧، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا للدكتور سعدي أبو حبيب ص ٢٨٢).

(٣) تهذيب الكمال٣٢/ ٤٣/ ٦٩٤٧.

وَمن قَالَ يزِيد بن يحيى أَو بن أبي يحيى فقد وهم(١)، وقال عنه يحيى بن معين: صويلح(٢)، وقال الذهبي: يحيى بن يزيد الهنائي صالح(٣) وقال أيضا: ما به بأس(٤) وقال أَبُو حاتم: شيخ(٥)، وذكره الدار قطني في "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم" (٦) وترجم له البخاري في تاريخه الكبير فقال: يَحيى بن يَزِيد، أَبو يَزِيد، الهُنائِيُّ، بَصرِيٌّ، وقَالَ خَلَف بن خَلِيفة: كُنيته أَبو نَصر، سَمِعَ أَنَس بن مالك، قاله شُعبة (٧).

قلت: وقد أخرج حديثه هذا أصحاب الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمصنفات، فأخرجه ابن حبان في صحيحه(٨)، وأبو عوانة في مستخرجه(٩) وأبو داود في سننه(١٠)، وابن أبي شيبة

(١) ٥/ ٥٣٠/ ٦٠٨١.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ٤٣٦/ ٢٠٦٨، وقد صُحف فيه اسم يحيي، فبعد أن ذكر اسمه صحيحا في عنوان الترجمة، صحف اسمه في نقل قول ابن معين فيه فقال: " محمد بن يزيد الهنائي " بدلا من "يحيي بن يزيد الهنائي" ونص الترجمة كما جاء في الضعفاء الكبير في ترجمة يحيي بن يزيد الهُنائي، قال: يحيى بن يزيد الهُنائي: حدثني محمد بن أحمد بن محمد بن حماد، حدثنا معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى بن معين قال: محمد بن يزيد الهُنائي بصري صويلح، يروي عن أنس بن مالك. انتهى، قلت: ولم أقف في كتب التراجم على راو يُسمى "محمد بن يزيد الهنائي" مما يدل على التصحيف، والله أعلم.

(٣) الكاشف ٢/ ٣٧٨ / ٦٢٦٨.

(٤) ميزان الاعتدال٤/ ٤١٥/ ٩٦٥٥.

(٥) الجرح والتعديل ٩/ ١٩٨/ ٨٢٥.

(٦) ٢/ ٢٨٠/ ١٤١٦.

(٧) ٨/ ٣١٠/ ٣١٣٢.

(٨) كتاب: الصلاة / فصل في صلاة السفر/ ذكر الخبر الدال على أن الناوي سفرا يكون نهاية قصده ما وصفنا له قصر الصلاة إذا خلف دور البلدة وراءه ٦/ ٤٥٣/ ٢٧٤٥.

(٩) كتاب: الصلاة / بيان التوقيت في قصر الصلاة إذا خرج المسافر من بلد ٢/ ٧٤/ ٢٣٦٨.

(١٠) كتاب: الصلاة / باب: متى يقصر المسافر٢/ ٤٠١/ ١٢٠١.

في مصنفه[١]، وكذا أخرجه البيهقي في سننه الكبرى[٢]، وأبو يعلى في مسنده[٣].

وقد حكم الحافظ ابن حجر على هذا الحديث بأنه أصح حديث ورد في أقل مسافة للقصر، فقال في الفتح: حكى النووي أن أهل الظاهر ذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال، وكأنهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال: " كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ، أَوْ فَرَاسِخَ قَصَرَ الصَّلَاة"وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه[٤].

(١) كتاب الصلوات/ في مسيرة كم يقصر الصلاة٢/ ٢٠١/ ٨١٢٣.

(٢) كتاب: الصلاة/ جماع أبواب صلاة وأبي المسافر والجمع في السفر/ باب: لا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية ٣/ ٢٠٨/ ٥٤٤٦.

(٣) ٧/ ٢٠٦/ ٤١٩٨.

(٤) فتح الباري ٢/ ٥٦٧ ثم قال ابن حجر: وقد حمله من خالفه على أن المراد به المسافة التي يبتدأ منها القصر، لا غاية السفر، ولا يخفى بُعد هذا الحَمل، مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال: سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلي ركعتين ركعتين حتى أرجع فقال أنس فذكر الحديث، فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر، لا عن الموضع الذي يبتدأ القصر منه، ثم إن الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة، بل بمجاوزة البلد الذي يخرج منها (فتح الباري ٢/ ٥٦٧).

وقال ابن الجوزي معلقا على الحديث: هذا شيء لا يقول به أحد من أرباب المذاهب الظاهرة، وإن كان هذا الحديث مذهبا لجماعة من السلف، فقد كان أنس يقصر فيما بينه وبين خمسة فراسخ، وقال ابن عمر: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر. وإنما يحمل هذا الحديث على أحد شيئين: أحدهما: أن يكون رسول الله ﷺ خرج بنية السفر الطويل فلما سار ثلاثة أميال قصر، ثم عاد من سفره، فحكى أنس ما رأى. والثاني: أن يكون منسوخا (كشف المشكل من حديث الصحيحين لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ) المحقق: علي حسين البواب/ الناشر: دار الوطن – الرياض٣/ ٣٧٠).

الخاتمة وأهم النتائج

وبعد الانتهاء من هذا البحث بفضل الله وعونه، فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

١- أن جملة من قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول "ممن أشير برمز التخريج إلى إخراج مسلم لهم في صحيحه قد بلغوا ثلاثة وثمانين راويا.

٢- أن أربعة من هؤلاء الرواة الذين أشير إليهم برمز التخريج في تقريب التهذيب إلى إخراج مسلم لهم، لم أقف لهم على أي حديث في صحيحه، ولم يذكرهم ابن مَنْجُويَه في كتابه "رجال صحيح مسلم"، ولم يُشَر برمز التخريج في تهذيب الكمال، والكاشف إلى أن لهم راوية في صحيح مسلم، وكذا فعل ابن حجر نفسه في اثنين منهما في تهذيب التهذيب، وهما:

- حفص بن عمر بن سعد القرّظ المدني: فالصواب في رمز التخريج بتقريب التهذيب "مد "متصلة وليست منفصلة، إشارة إلى تخريج أبي داود له في المراسيل، كما جاء في تهذيب الكمال، وكما فعل ابن حجر نفسه في تهذيب التهذيب، أما الذهبي فلم يذكر له أصلا ترجمة بالكاشف.
- أبو الحسن مولى بني نَوفل: وقد ذكر المزي، والذهبي، وابن حجر في تهذيب التهذيب، أن أبا دَاوُدَ، والنَّسَائي، وابن ماجه هم من أخرجوا له فقط، وعلى أية حال فهو وإن لم يكن له حديث بصحيح مسلم، فقد نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب توثيق العلماء له، مما يعارض حكمه الظاهر عليه في التقريب، وهذا دليل على أن لمصطلح "مقبول" عند ابن حجر فهما ومدلولا آخر، دون المتبادر للذهن فهمه من إطلاق القول بتليين الرواة عند تفردهم على جهة العموم.
- أما ثالثهم فهو مَعن بن محمد بن مَعن بن أبي نضلة الغفاري، وقد أشار المزي والذهبي إلى تخريج الْبُخَارِيّ، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي، وابن ماجه له، وقد أشار ابن حجر في تهذيب التهذيب

برمز التخريج إلى إخراج مسلم لحديثه، قلت: والصواب في رمز التخريج "ت" وليس "م" إشارة إلى تخريج الترمذي، كما ورد في تهذيب الكمال، والكاشف.

-أما رابعهم فهو محمد بن عبد الله بن قَيس بن مَخرمة، وقد نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب قول المزي بأنه لم يقف على رواية أحد من الشيخين له، كما لم يذكر له الذهبي ترجمة في الكاشف، ولم يذكره ابن مَنْجُويَه في رجال صحيح مسلم.

٣- أن عدد الرواة الذين أخرج مسلم أحاديثهم اعتبارا من هؤلاء الرواة الثلاثة والثمانين ممن وجدت لأحاديثهم تابعا أو شاهدا في الصحيح أو روى لهم مسلم مقرونين بغيرهم مما يقتضي الحكم على حديثهم بالقبول هم اثنان وسبعون راويا، وعدد من روى لهم مسلم في مقدمته ممن قال فيه ابن حجر "مقبول" راويان، وهما عبد السلام بن عبد الرحمن بن صَخر بن عبد الرحمن بن وابِصة بن معبد، أبو الفضل الوابِصي، ومسلم ابن يسار المصري أبو عثمان الطنبُذي.

٤- أن عدد الرواة الذين أخرج مسلم أحاديثهم احتجاجا من هؤلاء الرواة الثلاثة والثمانين هم خمسة رواة فقط، وقد اتفق الشيخان على التخريج لاثنين منهما فأخرجا حديثيهما في صحيحيهما، وهما رافع مولى مروان بن الحَكَم و بوابِّه، و مَعبد بن كعب بن مالك.

٥- مجموع مرويات هؤلاء الرواة الخمس مما تفردوا به في صحيح مسلم خمسة أحاديث، بواقع حديث لكل راو فقط، فأحاديثهم نادرة، تكاد لا تذكر في سعة ما رواه الإمام مسلم.

٦- أحد هؤلاء الرواة الخمس وهو رافع مولى مروان بن الحَكم وبوَّابه، قد رجح ابن حجر أنه ليس هو راوي الحديث، وإنما ذُكر في الإسناد من باب ذكر تفاصيل الواقعة، وأقام الأدلة والبراهين على ذلك.

٧- جميع هؤلاء الرواة من التابعين، ولا يخفى خيرية هذه الطبقة عن غيرها – عدا طبقة الصحابة رضوان الله عليهم – مصداقا لقول النبي ﷺ" خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ يَلُونِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ(١)".

٨- جميع هؤلاء الرواة لم يجرحوا، وغاية ما قيل في اثنين منهم أنهما مجهولان، وقد رد علماء الجرح والتعديل القول بجهالتهما، أولاهما: جعفر بن أبي ثور، وقد نص العلماء على نفي جهالته واثبتوا شهرته، بل نصوا على تصحيح حديثه الوارد في الصحيحين، ثانيهما: عبد الرحمن بن مهران، وقد وثقه جمع من أهل العلم، مما يثبت شهرته ويدفع القول بجهالته.

٩- هؤلاء الرواة جميعا أخرج حديثهم أصحاب الصحاح أو المستخرجات، وذلك توثيق ضمني لهم، كما قال العلماء، فقد عدَّ السخاوي التصانيف في الصحيح بعد الشيخين، وكذا من خرج على كتابيهما من مظان كتب الثقات (٢)، فضلا عن توثيقهم بإخراج الشيخين أو أحدهما.

١٠- مِن هؤلاء الرواة مَن كان له أكثر من حديث في صحيح مسلم، فتوبع على بعض حديثه دون بعض، فهو وإن لم يتابع في صحيح مسلم على جميع مروياته إلا أنه ثبت له عند مسلم أنه ممن يتابعه الثقات على حديثه، مثل جعفر بن أبي ثور، ومَعبد بن كَعْب بن مالك.

١١- من هؤلاء الرواة من توبع على حديثه في غير صحيح مسلم، فلعل مسلما اطلع على ذلك، مثل جعفر بن أبي ثور، فلحديثه شاهد صحيح، عند ابن خزيمة، وابن حبان أيضا عن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه / كتاب فضائل الصحابة/ باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم٤/ ١٩٦٢/ ٢٥٣٣.

(٢) انظر فتح المغيث بشرح (ألفية الحديث للعراقي) للسخاوي ٤/ ٣٤٩.

البَراء بن عازِب، وكذا عبد الرحمن بن مِهران المدني لحديثه شواهد عن ابن عمر، وانس بن مالك، وجُبير بن مُطعَم، وإن كانت أسانيدها ضعيفة إلا أنه يقوي بعضها بعضا.

١٢- هؤلاء الرواة جميعا قد وثقوا، ولم ينفرد ابن حبان وحده بذكرهم في الثقات، بل وثق كل منهم غير واحد من علماء الجرح والتعديل، كما نص ابن حجر نفسه على تصحيح العلماء لحديث بعضهم كحديث جعفر بن أبي ثَور، مما يدل على أن مدلول "مقبول " عند ابن حجر لا يدل بذاته على ما يتبادر إلى الذهن فهمه من تليين الرواة عند انعدام المتابعة، بل لابد من البحث والتنقيب عن أحوال الرواة للوقوف على حالهم وحال مروياتهم.

١٣- كل من قال فيهم ابن حجر " مقبول " وأخرج لهم مسلم احتجاجا في صحيحه موثقون، وغاية ما يمكن أن يقال في حق بعضهم هو نزول حديثه إلى درجة الحسن.

١٤- لا يصح إطلاق الحكم بتليين كل من قال فيهم ابن حجر " مقبول " عند تفردهم، بل لابد من دراسة أحوالهم جرحا وتعديلا، بل ربما وجد للحافظ ابن حجر قولا أو نقلا آخر يغاير حكمه الظاهر عليهم في التقريب، كما هو الحال مع أبي الحسن مولى بني نَوفل.

توصية: أوصي بمواصلة البحث عن المراد بأصحاب المرتبة السادسة في كتاب تقريب التهذيب، للوصول إلى الفهم الصحيح لمصطلح " مقبول " عند ابن حجر، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية لهؤلاء الرواة في كتب السنة، وتتبع أقوال ابن حجر وغيره من أئمة الجرح والتعديل فيهم وفي مروياتهم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

كتب التفسير

- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧ هـ) المحقق: أسعد محمد الطيب/ الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية/ الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ

كتب متون الحديث والتخريج والزوائد

- الآحاد والمثاني لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧ هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة/ الناشر: دار الراية – الرياض/ الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤ هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- –غية الباحث عن زوائد مسند الحارث لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢ هـ) / المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) / المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري/ الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة / الطبعة: الأولى، ١٤١٣ – ١٩٩٢.
- –تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢ هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين/ طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة/ الطبعة: الثانية: ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م.
- –الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي/ المحقق: محمد زهير بن ناصر

الناصر/ الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ

- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨ هـ) / المحقق: د. علي حسين البواب/ الناشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م،
- -سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥ هـ) / المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩ هـ) المحقق: بشار عواد معروف/ الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت/ سنة النشر: ١٩٩٨م
- السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي/ أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط/ قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي/ الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م،
- السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان/ الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م،
- صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١ هـ)/ المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي/ الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت،
- شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١ هـ)/ حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد

سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف/ راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية/ الناشر: عالم الكتب/ الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م،

- مستخرج أبي عوانة لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦ هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي/ الناشر: دار المعرفة - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.
- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ)/ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠،
- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون/ إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي/ الناشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م،
- مسند أبي داود الطيالسي لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي/ الناشر: دار هجر - مصر/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- مسند أبي يعلى لأبي يعلى أحمد بن، علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧ هـ)/ المحقق: حسين سليم أسد/ الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤،
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١ هـ)/ المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي / الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن

خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥ هـ)/ المحقق: كمال يوسف الحوت/ الناشر: مكتبة الرشد – الرياض/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٩،

- معرفة السنن والآثار لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ) / المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي/ الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)/ الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م،
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢ هـ / قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري/ صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري/ المحقق: محمد عوامة/ الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية/ الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.

كتب شروح الحديث

- إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤ هـ) المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩/ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي/ قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب / عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ) المحقق: علي حسين البواب/ الناشر: دار الوطن – الرياض،
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية،

كتب التراجم والعلل والسؤالات

- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢ هـ)/ المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م،
- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١ هـ)/ المحقق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب/ الناشر: دار الحديث – القاهرة/ الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م،
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف/ الناشر: دار الغرب الإسلامي/ الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م،
- تاريخ الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١ هـ)/ الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ-١٩٨٤م.
- التاريخ الكبيرلمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦ هـ)/ الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن/ طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م،
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني) لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣ هـ)/ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة / الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/ دار البشائر - حلب / بيروت/ الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.

- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ) / المحقق: كمال يوسف الحوت/ الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان – بيروت / الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.
- تسمية من روي عنه من أولاد العشرة لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤ هـ) / المحقق: د. علي محمد جماز/ الناشر: دار القلم – الكويت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ – ١٩٨٢.
- تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية، تقريب التهذيب تحقيق: محمد عوامة دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
- –تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند/ الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢ هـ)/ المحقق: د. بشار عواد معروف/ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠،
- الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤ هـ) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية/ تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية/ الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند/ الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣،
- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧ هـ) / الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند/ دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

- الجزء الأول من غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة ليحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الاموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢ هـ) / المحقق: محمد خرشافي / الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة/ الطبعة: الأولى، ١٤١٧.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجرلشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ)/ المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد/ الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ) / المحقق: بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت/ الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان / الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.
- رجال صحيح مسلم لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨ هـ) / المحقق: عبد الله الليثي/ الناشر: دار المعرفة - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.
- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥ هـ) / المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري/ الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط/ الناشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)/ ، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي/ الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م،

- الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠ هـ) / تحقيق: محمد عبد القادر عطا/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م،
- علل الترمذي الكبيرلمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩ هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، ط: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
- العلل الواردة في الأحاديث النبويةلأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشرتحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. / الناشر: دار طيبة – الرياض/ الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م.
- فتح الباب في الكنى والألقاب لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥ هـ)المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي/ الناشر: مكتبة الكوثر – السعودية – الرياض/ الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)/ المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب/ الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة/ الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥ هـ) / تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض/ شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة/ الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ١٩٩٧م.
- مسائل أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء المتوفى ٢٧٥، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري ط دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن

عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار/ الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.

- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ) / المحقق: د. أحمد محمد نور سيف/ الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
- موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله/ جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل/ دار النشر: عالم الكتب/ الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي/ الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

كتب علوم الحديث

- الاقتراح في بيان الاصطلاح لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط... لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت / الطبعة: الثانية، ١٤٠٨.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لزين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل / الناشر: دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢م.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (للعراقي) لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ) المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: نور الدين عتر/ الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت/ سنة النشر: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض.

أخــرى

- الفروسية لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية – حائل، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ - ١٩٩٣.
- -القاموس الفقهي لغة واصطلاحا للدكتور سعدي أبو حبيب/ الناشر: دار الفكر. دمشق – سورية/ الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، تصوير: ١٩٩٣ م.
- -مرتبة الراوي المقبول عند المحدثين للدكتور كمال حميضة / مجلة التراث النبوي، العدد الخامس، السنة الثالثة، المجلد الأول، محرم ١٤٤١، سبتمبر ٢٠١٩.
- -معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي/ الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

فهرس موضوعات البحث

المحتويات

المقدمـــة ١٠٢١
التمهيـــد ١٠٢٧
المطلب الأول: التعريف بكتاب صحيح مسلم. ١٠٢٧
المطلب الثاني: مراتب الرواة في صحيح مسلم. ١٠٣٢
المطلب الثالث: توثيق المحدثين لرواة الصحيحين. ١٠٣٨
المبحث الأول ١٠٤٥
المطلب الأول: مدلول وصف الراوي بـ"مقبول" عند المحدثين. ١٠٤٥
المطلب الثاني: التعريف بكتاب "تقريب التهذيب". ١٠٤٨
المطلب الثالث: مراتب الرواة عند ابن حجر ومدلول مصطلح "مقبول" في "
تقريب التهذيب" ١٠٥٢
المبحث الثاني ١٠٥٤
المطلب الأول: الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول "
وأخرج لهم مسلم في صحيحه اعتبارا، أو أخرج لهم في مقدمته. ١٠٥٤
المطلب الثاني: من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول" وأشار إلى
إخراج مسلم لهم في صحيحه، ولم أقف لهم على مرويات في صحيح مسلم .. ١٠٦٢
المبحث الثالث: الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول " وأخرج
لهم مسلم في صحيحه احتجاجا (جمع ودراسة وتحليل) ١٠٦٦

١- جعفر بن أبي ثَور ١٠٦٦
٢- رافِع مولى مروان بن الحَكَم ١٠٧٦
٣-عبد الرحمن بن مِهران المدني أبو محمد مولى الأزد ١٠٨٧
٤- مَعْبَد بن كَعْب ١٠٩٢
٥- يَحيى بن يزيد الهُنائي ١٠٩٥
الخاتمة وأهم النتائج ١٠٩٩
المصادر والمراجع ١١٠٣
فهرس موضوعات البحث ١١١٣